

Distr.: General
2 January 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة للكونغو لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذه الرسالة تقرير الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كما اعتمده الأعضاء (انظر المرفق). وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لوك جوزيف أوكيو
القائم بالأعمال بالنيابة
رئيس الفريق العامل المخصص المعني
بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها



المرفق

تقرير عن أنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

أولا - مقدمة

١ - أنشئ الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها بمذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2002/207). وقد كلف الفريق بما يلي:

(أ) رصد تنفيذ التوصيات الواردة بالبيان الرئاسي S/PRST/2002/2 والبيانات الرئاسية السابقة والقرارات المتعلقة بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛

(ب) اقتراح توصيات بشأن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات الأمم المتحدة المعنية بشؤون أفريقيا؛

(ج) القيام، على وجه الخصوص، ببحث المسائل الإقليمية والمسائل التي لا تخلق منها الصراعات التي تؤثر على أعمال المجلس المتعلقة بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛

(د) اقتراح توصيات على مجلس الأمن لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية (الاتحاد الأفريقي) والمنظمات دون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وحلها.

٢ - وقد خلفت الكونغو بنين في رئاسة الفريق العامل المخصص عملاً بمذكرة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/7)؛ وانتخب بازيل إكويبي، السفير والممثل الدائم، رئيساً للفريق. وقد جددت هذه الولاية في مذكرة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (S/2007/20).

٣ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، تخلى السيد إكويبي عن منصبه بعد تعيينه وزيراً للخارجية وشؤون الناطقين باللغة الفرنسية؛ وحل محله في رئاسة الفريق العامل المخصص السيد باسكال غاياما السفير، نائب الممثل الدائم والقائم بالأعمال بالنيابة، عملاً بمذكرة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٤ - وعملاً بمذكرة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/674)، تولى لوك جوزيف أوكيو، القائم بالأعمال بالنيابة، مهام رئيس الفريق العامل المخصص حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

- ٥ - ويعرض هذا التقرير المقدم من الفريق العامل المخصص الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال ولايتين متتابعتين (٢٠٠٦-٢٠٠٧) برئاسة الكونغو.
- ٦ - ولدى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، عقد الفريق العامل المخصص، وفقا لبرنامج عمله، ١٧ جلسة، منها دورتا عمل عاديتان لأعضائه وعروض تفاعلية قدمها بعض كبار المسؤولين بالأمانة العامة للأمم المتحدة وممثلون للدول الأعضاء. وقد بلغ هذا النشاط المكثف ذروته بتنظيم حلقة دراسية عنوانها: "استراتيجية عالمية فعالة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا: دور مجلس الأمن".
- ٧ - وقد ركز الفريق العامل المخصص على الأولويات التالية:
- (أ) تقييم ومتابعة نتائج الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على مستوى رؤساء الدول والحكومات بشأن تنفيذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)؛
- (ب) إقامة علاقات تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلم والأمن على أثر الحلقة الدراسية المعنونة: "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلم والأمن" التي عقدت في نيويورك في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ألف - الأنشطة التي تقرر القيام بها

- ٨ - يتوخى برنامج عمل الفريق العامل المخصص القيام بنشاطين رئيسيين: عقد جلسات إحاطة بشأن الموضوعات المتصلة بمنع الصراع يقدمها عدد من كبار المسؤولين بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومن ممثلي الدول الأعضاء المشتركة في منع نشوب الصراعات، وتنظيم حلقة دراسية بشأن الاستراتيجية العالمية لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا.
- ٩ - كذلك خطط الفريق العامل المخصص لتنظيم مناقشة مفتوحة خلال فترة رئاسة الكونغو لمجلس الأمن في آب/أغسطس بشأن موضوع الحفاظ على السلم والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في منع الصراعات وحلها، وخاصة في أفريقيا.
- ١٠ - وفي سياق تنفيذ هذا البرنامج، تعهد الفريق العامل المخصص بعقد اجتماعات شهرية؛ والاتصال بمختلف أصحاب المصلحة وبالهئات المعنية بمنع نشوب الصراعات بغرض إجراء حوار فعال؛ وإعداد وثائق معلومات أساسية لعرضها في المناقشة المفتوحة وفي الحلقة الدراسية؛ ووضع مبادئ توجيهية؛ وعقد اجتماع بصيغة آريا؛ وإعداد مشروع مقرر (بيان رئاسي أو قرار) ومشاريع تقارير.

باء - الأنشطة التي تم الاضطلاع بها

١١ - خلال العامين الماضيين، شملت أنشطة الفريق العامل المخصص إجراء خمس مناقشات تفاعلية وتنظيم حلقة دراسية.

١ - المناقشات التفاعلية

١٢ - في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قدمت نائبة مدير شعبة أفريقيا الثانية بإدارة الشؤون السياسية عرضاً بشأن التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891) وصلاته بقرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥).

١٣ - وقد أشارت نائبة المدير في عرضها إلى أن التركيز يكون في كثير من الأحيان على الاستجابة للصراعات بدلاً من منعها وأن استمرار وجود مسألة الصراعات على جدول أعمال المجلس وتكرر هذه الصراعات وازدياد تعقيدها هي دائماً نتيجة للافتقار إلى مبادرات أكثر إبداعاً وأكثر طموحاً. وشددت على ضرورة الأخذ بنهج شامل من أجل تحقيق تسوية طويلة المدى للأزمات الخطيرة التي تؤثر على الاستقرار في أفريقيا. ووجهت الانتباه على وجه الخصوص إلى الفجوة القائمة في تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بإمكانية ضرورة قيام مجلس الأمن بدور إيجابي في منع نشوب الصراعات.

١٤ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، اتفق أعضاء الفريق العامل المخصص على التسليم بضرورة القيام بتحديد الأولويات في عمله مع الاستمرار في مناقشة إنشاء نظام للإنذار المبكر تابع للاتحاد الأفريقي ومناقشة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ وضرورة أن تؤخذ في الاعتبار، في سياق منع نشوب الصراعات وحلها، عوامل ثقافية معينة كثيراً ما تؤدي إلى الصراعات، ومنها الجهل وانعدام التعليم؛ وأن يتم التركيز أيضاً على مصادر الصراع الأخرى مثل نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعدم وجود وسيلة للتصدي لهذه المشكلة؛ وضرورة التفاعل الفعال بين مختلف آليات الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

١٥ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قدم مدير شعبة أفريقيا بإدارة عمليات حفظ السلام عرضاً عن تعزيز قدرات حفظ السلام في أفريقيا في سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

١٦ - وشرح المدير عدداً من التدابير التي استهدفت تعزيز قدرات الدول الأفريقية في مجال حفظ السلام وهي:

(أ) تأييد مجلس الأمن للأمين العام للأمم المتحدة في اقتراحه بإنشاء برنامج لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي ينفذ على عشر سنوات. وذكر أن من الملح أن يتم تعزيز التعاون بين

الدول الأفريقية والمجتمع الدولي من أجل زيادة تعزيز قدرات المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، سواء في المجال العسكري أو في المجال المدني، بما في ذلك إنشاء قوة احتياطية تابعة للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، تم الإعراب عن التقدير الشديد لقيام الاتحاد الأفريقي بتحديد مجالات الأولوية الأربعة التي يستهدفها - وهي تعزيز قدرة موظفيه على تخطيط العمليات وعلى إدارتها؛ وتوفير التدريب للمشاركين في عمليات حفظ السلام ومنهم الموظفون المدنيون؛ والدعم اللوجستي؛ والمساعدة في تعبئة التمويل لعمليات حفظ السلام - وهذه الأولويات قد أصبحت بالفعل موضوع مشاورات بين المنظمين الدوليتين؛

(ب) المناقشات التقنية التي بدأتها في العام الماضي إدارة عمليات حفظ السلام بغرض وضع خطة عمل مشتركة توفر الدعم في تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في هذا المجال؛

(ج) البعثة التي أوفدها إدارة عمليات حفظ السلام إلى أديس أبابا في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، والبعثة التي أوفدها الاتحاد الأفريقي إلى نيويورك في الفترة من ١٥ إلى ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في سياق إنشاء قوة احتياطية تستكمل في عام ٢٠١٠؛

(د) الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي وقع عليه الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

١٧ - ويعتبر الفريق العامل المخصص أن توقيع إعلان يشدد على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، هو عمل جاء في حينه بالنسبة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي كانت تحتاج إلى تعزيز.

١٨ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عرضا بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذكر فيه أن معظم عمليات حفظ السلام وحالات ما بعد الصراع التي تشغل بها الأمم المتحدة يجري تعزيزها. وأضاف أنه قد لوحظ حدوث تطورات مشجعة جدا خلال الانتخابات التي أجريت في بوروندي وسيراليون وليبيريا والانتخابات التي أجريت مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، ذكر أن الأمانة العامة للأمم المتحدة ظلت تشارك بنشاط في منع الصراعات في القارة الأفريقية من خلال بعثات حفظ السلام وبعثات النوايا الحسنة التي توفدها، بما فيها البعثتان اللتان أوفدتا إلى غينيا - بيساو وإلى أفريقيا الوسطى، ومن خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الذي كان له الفضل في تسوية منازعات الحدود بين نيجيريا والكاميرون. وبالإضافة إلى خطة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي

تنفذ على مدى عشر سنوات، والتي تطالب بتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، كانت هناك مجالات لا تقل عن ذلك أهمية حددت كمجالات للتعاون مثل السلم والأمن، بما في ذلك منع الجريمة المنظمة؛ وتقديم المساعدة في شكل دعم مؤسسي وسياسي وانتخابي؛ والحكم الرشيد؛ وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ والمساعدة الإنسانية والإنعاش بعد انتهاء الصراع؛ والأمن الغذائي.

١٩ - واعتبر الفريق العامل المخصص أن معايير تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قد تقرر بتحديد الأولويات في مجال السلم والأمن، بما في ذلك المعايير المتعلقة بقياس الإنجاز في المدى القصير والمدى المتوسط والمدى الطويل، وفقا للقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٢٠ - وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، قدمت رئيسة فرع نزع السلاح الإفريقي بمكتب شؤون نزع السلاح عرضا عن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ودورها كحافز في وضع تدابير بناء الثقة التي تسهم في منع نشوب الصراعات في بلدان المنطقة الفرعية. وذكرت أن دور اللجنة هو تشجيع الحد من الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار، والتنمية في منطقة وسط أفريقيا الفرعية. وبالإضافة إلى الاجتماعات الوزارية التي أتاحت للدول الأعضاء فرصة النظر في الحالة الجغرافية السياسية والحالة الأمنية في المنطقة الفرعية وإعداد توصيات لمنع ظهور الصراعات أو عودتها إلى الظهور، نظمت اللجنة حلقات دراسية ومؤتمرات تم فيها تبادل الخبرات في سياق تنفيذ التوصيات والمقررات المعتمدة.

٢١ - وشرحت رئيسة الفرع منجزات اللجنة، التي كان من بينها التوقيع في ياوندي في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ على ميثاق عدم الاعتداء بين البلدان الأعضاء في اللجنة؛ وإنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في عام ١٩٩٩؛ وإنشاء آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا التي يوجد مقرها في ليرفيل، وإنشاء القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا؛ وإنشاء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية. واختتمت كلمتها ببحث الدول الأعضاء باللجنة على تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني للجنة الاستشارية الدائمة حتى تستطيع مواصلة عملها وترجمة قراراتها إلى تدابير ملموسة؛ وعلى تحمل مسؤولياتها بتمكين القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا وآلياتها، وخاصة آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، من القيام بعملها.

٢٢ - ورحب أعضاء الفريق العامل المخصص بوجود هذه اللجنة بالنسبة لوسط أفريقيا وبما حققته بالفعل من إنجازات كثيرة. وشجعوا عقد اجتماعات مماثلة من أجل زيادة الوعي باللجنة ومبادراتها، لا من جانب الأمم المتحدة فحسب بل أيضا من جانب سائر الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين قد يستطيعون تقديم المساعدة اللازمة لها. وأخيرا، فقد أعرب الفريق عن أمله في إقامة شراكة بين البلدان الأعضاء في اللجنة والمؤتمر الدولي المعني

بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل تجنب الازدواج في الجهود في بعض مجالات النشاط المشتركة.

٢٣ - وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قدم جان - فرانسيس زينسو، القائم بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة لبنين لدى الأمم المتحدة والذي رأس الفريق العامل المخصص في عام ٢٠٠٥، استعراضاً شاملاً للقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) أثار فيه أسئلة كثيرة حول أمور مثل إجراء مزيد من البحوث فيما يتعلق بالأسباب الجذرية للصراعات من أجل منع حدوثها؛ وإنشاء آلية قادرة على العمل لمنع نشوب الصراعات؛ وإنشاء محفل لجميع أصحاب المصلحة بمنظومة الأمم المتحدة ممن لهم دور في منع نشوب الصراعات من أجل تجاوز النهج المشتت الحالي والأخذ بنهج منظم يطبق على جميع أنواع الصراعات، بما فيها الصراعات الداخلية والصراعات الدولية؛ وإنشاء هيئة لرصد خطر نشوب الصراعات وآلية لمنع الصراع تخضعان لسلطة مجلس الأمن، وإن كان إنشاء مثل هذه الهيئات لم ينص عليه في القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)؛ والحاجة الملحة لتدخل المجتمع الدولي لصالح ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وهو ما ينبغي أن تكون له الأولوية على حق السيادة؛ ومسألة التوسع في ولاية الفريق العامل المخصص بما يتجاوز المسائل المتصلة بأفريقيا ومن ثم احتمال إصدار قرار يكمل القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥).

٢ - الحلقات الدراسية

٢٤ - نظم الفريق العامل المخصص في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ حلقة دراسية عنوانها "استراتيجية عالمية فعالة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا: دور مجلس الأمن".

٢٥ - وقد نظمت هذه الحلقة الدراسية في سياق تنفيذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) والبيان الرئاسي S/PRST/2007/31، وذلك بعد ندوة نظمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ برئاسة بنين بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع الصراع: دور مجلس الأمن.

٢٦ - وكان الغرض من الحلقة الدراسية هو تعزيز جهود مجلس الأمن في مجال منع نشوب الصراعات من خلال نهج يركز على ثقافة المنع.

٢٧ - وبمساعدة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وإدارة الشؤون السياسية، قاد الفريق العامل المخصص العملية التحضيرية التي أدت إلى وضع واعتماد اختصاصات وجدول أعمال الحلقة الدراسية واختيار المتحاورين.

٢٨ - وقد تم خلال الحلقة الدراسية تناول الموضوعات التالية:

(أ) التعاون بين مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة؛

(ب) فرص التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء؛

(ج) التعاون فيما بين هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية.

٢٩ - وعلى أساس استبيان اعتمده الفريق العامل المخصص، شدد المشاركون في الحلقة الدراسية على مقاصد الأمم المتحدة كما حددها المادة ١ من الفصل الأول من الميثاق؛ والمسؤولية الأولى لمجلس الأمن عن حفظ السلم والأمن الدوليين؛ ودور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام؛ والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق.

٣٠ - وفي نهاية الحلقة الدراسية - التي أرفق تقرير مفصل عنها بهذه الوثيقة (انظر التذييل) - كانت مهمة المشاركين هي وضع توصيات يستطيع مجلس الأمن على أساسها اتخاذ الإجراءات المناسبة لسد الفجوات القائمة، وتجاوز الإطار المشتت الحالي الذي يؤدي إلى استمرار تبديد الطاقة والموارد؛ وتحقيق التآزر الفعال الذي يتناسب مع ما يجري في الأمم المتحدة من تجديلات هيكلية؛ وإنشاء آلية تشرك منظومة الأمم المتحدة كلها ومؤسسات بریتون وودز والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ولكل منها دور يمكن القيام به في منع الصراع، وتحدد بوضوح دور مجلس الأمن باعتباره الهيئة التي تتحمل المسؤولية الأولى في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين.

ثانياً - خاتمة

٣١ - إن النتائج التي حققها الفريق العامل المخصص خلال العامين الماضيين برئاسة الكونغو قد جعلت من الممكن، على توافرها، إعادة تركيز المناقشة على مسألة منع نشوب الصراع في أفريقيا.

٣٢ - وتود الكونغو، نيابة عن أعضاء الفريق العامل المخصص، أن يوجه المجلس في المستقبل عنايته المستمرة إلى نتائج الحلقة الدراسية وتوصياتها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

نيويورك، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

(توقيع) لوك جوزيف أوكيو

القائم بالأعمال بالنيابة

رئيس الفريق العامل المخصص المعني

بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

تذييل

تقرير الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها عن الحلقة الدراسية التي انعقدت تحت عنوان "استراتيجية عالمية فعالة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا: دور مجلس الأمن"

في نيويورك، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

تقرير عن الحلقة الدراسية

مقدمة:

١ - في إطار ولايته وتنفيذ برنامج عمله لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وعملاً بالقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) وبيان من رئيس مجلس الأمن S/PRST/2007/31 على وجه التحديد، عقد الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن بالأمم المتحدة المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها، برئاسة السيد لوك جوزف أوكيو، القائم بالأعمال بالنيابة في بعثة الكونغو الدائمة لدى الأمم المتحدة، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ حلقة دراسية عن الموضوع التالي "استراتيجية عالمية فعالة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا: دور مجلس الأمن". وترد ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها الرئيس باعتبارها المرفق الأول.

٢ - وكانت الحلقة الدراسية مفتوحة لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات والبرامج وصناديق الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. وتناولت الحلقة الدراسية المسائل التالية:

- التعاون بين مجلس الأمن وهيئات منظومة الأمم المتحدة؛
- فرص التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء؛
- التعاون بين الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة.
- ٣ - وأثناء الجلسة الافتتاحية للحلقة الدراسية استمع المشتركون إلى بيانات من الأشخاص التالية أسماؤهم:

السيد لوك جوزيف أوكيو، القائم بالأعمال بالنيابة في بعثة الكونغو الدائمة لدى الأمم المتحدة، رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها؛ والسيدة مارغريت فوغ، نائبة مدير شعبة أفريقيا الأولى في إدارة الشؤون السياسية، وسعادة السيدة ليلى هانيترا راتسيفانانديها مانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى

الأمم المتحدة، والسيد باتريك هايفورد، المدير القائم بالعمل بمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

٤ - وعمل بصفة ميسر للحلقة الدراسية كل من السيدة مارغريت فوغ، نائبة مدير شعبة أفريقيا الأولى في إدارة الشؤون السياسية، والدكتور كويسي آنغ من مركز كوفي عنان، أكرا، غانا، والسفير مارسيلو سباتافورا، الممثل الدائم لإيطاليا رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد وجه كل واحد من الميسرين المناقشات خلال الجلسات الرئيسية الثلاث.

٥ - إضافة إلى ذلك، فقد أدلى المتحاورون المدعوون الآتية أسماؤهم ببيانات خلال الجلسات المختلفة:

الجلسة الأولى

- السيد جان إغلاند، المستشار الخاص للأمين العام بالمسائل المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وحلها؛
- السيد فرانسيس دنغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية؛
- السيدة سالي فيغان - وايلز، مديرة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- السيد إحييوم إلهو أوتوبو، مدير التخطيط الاستراتيجي، مكتب دعم بناء السلام؛
- السيد نغونلاردجي مبايدجو، مدير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

الجلسة الثانية

- سعادة السيدة ليلي هانيترا راتسيفاندرينها مانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛
- سعادة السيد خواو مانويل غويرا سالغويرو، الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، رئاسة الاتحاد الأوروبي؛
- سعادة السيد فيرناندو فاليتزويلا، رئيس وفد المفوضية الأوروبية؛
- الدكتور سارجوه باه، مركز التعاون الدولي، جامعة نيويورك

الجلسة الثالثة

- سعادة السيد موري، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، الرئيس المشارك لمجموعة أصدقاء الجمعية العامة المعنية بمنع نشوب الصراعات؛

- سعادة السيد دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، الرئيس المشارك للفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات؛ و

- سعادة السيد يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان، رئيس لجنة بناء السلام

٦ - وشارك في الحلقة الدراسية ممثلو الدول الخمس عشرة الأعضاء في مجلس الأمن وأربع وستون دولة عضوا في الأمم المتحدة. وشارك أيضا في الحلقة الدراسية ممثلون لإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، إضافة إلى ممثلين للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. وقام ما مجموعه اثنان وخمسون مشاركا بإلقاء كلمات خلال الحلقة الدراسية. ويضم المرفق الثاني لهذا التقرير موجزا لوقائع الجلسات.

٧ - والهدف العام للحلقة الدراسية هو إجراء تقييم وتقديم توصيات إلى مجلس الأمن، وفقا لقراره ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، بشأن الطرق التي يمكن أن يسهم فيها المجلس في تعزيز الدور الهام للأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات العنيفة؛ بينما تقوم في نفس الوقت بتنمية شراكات وتنسيق فعالين بينها وبين أصحاب المصلحة الآخرين. وتبعا لذلك، فقد صُممت الحلقة الدراسية لتركز على المستويين المنهجي والعملي لمنع نشوب الصراع وعلى دور مجلس الأمن في كل منهما؛ والنظر في الكيفية التي يمكن بها تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ بطريقة أفضل؛ وتحديد بعض الثغرات الموجودة حاليا؛ وتوضيح دور مجلس الأمن إزاء مختلف الجهات الفاعلة/الشركاء (الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني)، والتوصية بطرق محددة لضمان التنسيق والاتساق الصحيحين بين مختلف أصحاب المصلحة. وقد شجع المشاركون في الحلقة الدراسية على الاهتمام بوجه خاص في مناقشتهم، بالسؤال التالي، وعلى محاولة إيجاد أجوبة عليه: "ما الأعمال الإضافية التي يمكن لمجلس الأمن القيام بها لمنع نشوب صراعات في المقام الأول، وخصوصا في أفريقيا، لكي يخفف بالتالي من عبء التصدي للعديد من الأزمات المكلفة؟"

٨ - وعملا بالقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) وبيان رئيس مجلس الأمن S/PRST/2007/31، سعت الحلقة الدراسية أيضا لإيجاد طرق يمكنها بها، من خلال مداولاتها ونتائجها، أن تساهم في وضع استراتيجية فعالة وشاملة لمنع نشوب الصراعات. وفي هذا السياق، ناقش المشاركون جوانب مختلفة للتعاون بين مجلس الأمن ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

وفرض التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء؛ والتعاون فيما بين هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية. وهذا النهج الثلاثي المسارات مكّن المشاركين من التركيز على طرق عمل المجلس بحسب صلتها بمنع نشوب الصراعات، وتعاون المجلس مع شركائه ومع أصحاب المصلحة الآخرين في منع نشوب الصراعات، وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأفريقي، والتعاون والاتساق، أو عدم وجودهما، داخل منظومة الأمم المتحدة التي يشكل مجلس الأمن جهازاً رئيسياً فيها وبالتالي فهو لاعب أساسي فيها.

موجز للمناقشات العامة خلال الحلقة الدراسية

٩ - في العموم، رحب المشاركون في الحلقة الدراسية بالفرصة الفريدة التي مُنحت للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين ليسوا أعضاء في مجلس الأمن ولمثلي النظام الموحد للأمم المتحدة لأن ينخرطوا في حوار مباشر مع مجلس الأمن بشأن منع نشوب الصراعات. ومنذ البداية، أعادت الحلقة الدراسية التأكيد على المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين. ولاحظ العديد من المشاركين أن منع نشوب الصراعات ليس من الاختصاصات المباشرة التي أناطها الميثاق بمجلس الأمن، إلا أنهم يعتقدون مع ذلك بأن للمجلس دوراً هاماً ليلعبه في منع نشوب الصراعات ومنع الصراعات المسلحة. وأقر المشاركون بأن منع نشوب الصراعات هو العامل البادر لصون السلام والأمن الدوليين، وهو جزء لا يتجزأ منه، وهو يتم من خلال طرق أخرى تشمل الانتشار الوقائي وحفظ السلام. وأُقر أيضاً بأن مجلس الأمن أصبح يركز في الفترة الأخيرة بشكل أفضل على العمل الوقائي والجهود الطويلة الأجل. ولكن بعض المشاركين قالوا بأن مجلس الأمن ما زال يكفي بردود الأفعال بدلاً من أن يستبق وقوعها وذلك بسبب الحذر والتحفّظ الكافيين فيه.

١٠ - وأبدت آراء واسعة النطاق عن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يعزز دوره في منع نشوب الصراعات، سواء بطريقة مباشرة أو بالشراكة مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين. وقُدِّمت اقتراحات محددة عن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يعزز التعاون مع شركائه داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ والتعاون بينه وبين الاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء الإقليميين؛ والتعاون مع الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

١١ - وفيما يتعلق بالتعاون بين مجلس الأمن ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أقر بعض المشاركين بأن منع نشوب الصراعات ظل بطبيعته مفهوماً متعدد الأبعاد. لذا، فإن تنفيذ الفعال على جميع الأصعدة يتطلب التنسيق المستدام بين مجلس الأمن وأعضاء النظام الموحد للأمم المتحدة. وعبر العديد من المشاركين عن رأيهم بأن مجلس الأمن لم يرق عموماً،

في هذه المرحلة بالدور الاستباقي المتوقع منه في مجال منع نشوب الصراعات. وفي هذا الصدد، عبّر بعض المشاركين عن قلقهم بشأن الكيفية التي ربما تؤثر بها مشاركة المجلس الاستباقية في منع نشوب الصراعات على السيادة الوطنية. وأيد بعض المشاركين الحاجة لأن يولي المجلس اهتماماً أكبر للأسباب الجذرية للصراع، وأن يستخدم المعلومات المتوفرة لدى الشركاء داخل الأمم المتحدة بطريقة أكثر فعالية لهذا الغرض.

١٢ - وأشار العديد من المشاركين إلى عدم وضوح المعايير التي توجه شراكات مجلس الأمن مع الجهات الفاعلة الأخرى في الأمور المتعلقة بمنع نشوب الصراعات. وفي هذا السياق، تحدث بعض المشاركين عن الحاجة لمزيد من الشفافية في طرق العمل التي يتبعها مجلس الأمن وضرورة الاستجابة المبكرة من جانب المجلس للصراعات في بداياتها، إضافة إلى عزمه على تبادل المعلومات وتلقي معلومات مباشرة من مصادر مختلفة. ولهذا الغرض أيد بعض المشاركين زيادة استخدام الاجتماعات التي تعقد في إطار "صيغة آريا" واستخدامها على نحو أنجع. وحث أحد المشاركين المجلس على النظر في أن يطلب من الموظفين الذين يعملون في الميدان، لا سيما من الموظفين الذين تقل رتبته الممثل الخاص للأمين العام، تقديم إحاطات إعلامية له وأن يوفر المجلس لمؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة نطاقاً أوسع ومجالاً أرحب لتزويده بالمعلومات التي تراها مناسبة. وطلب إلى المجلس، إضافة إلى ذلك، مواصلة ممارساته المتعلقة بالذهاب في بعثات والقيام بزيارات منتظمة للميدان. وحث المجلس بالنظر، في جملة أمور، في أن يطلب بصفة منهجية، إحاطات دورية من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في البلدان المعرضة لخطر اندلاع الصراع فيها، وكذلك بشأن المسائل المواضيعية قيد النظر. وأقترح أيضاً بأنه يمكن للمكلفين بولايات، بناء على طلب من مجلس الأمن، أن يتبادلوا المعلومات بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من خلال مشاركتهم مع البلدان وأن يبلغوا مجلس الأمن بمدى تعاون البلدان مع الآليات ومدى متابعة البلدان لتوصياتهم.

١٣ - وفيما يتعلق بفرص التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء ركز المناقشون على الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يعزز من دوره في منع نشوب الصراعات وكيف يمكن أن يكون هناك تعاون أفضل مع شركاء المجلس الإقليميين وشركائه الآخرين. وتناول المشاركون، بدرجات متفاوتة من التوكيد، مسائل أساسية عديدة تتعلق بتفاعل مجلس الأمن مع شركائه الإقليميين ومع المتحاورين الآخرين، والتي يعتقدون بأنها ستعزز من دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات إذا تمت معالجتها. وشدد بعض المشاركين، بصفة رئيسية، على جوهر تطوير التآزر وعلى أهمية بناء قدرة المجلس على أن يقوم بطريقة متسقة بتنسيق أنشطته مع المنظمات الإقليمية ومع أصحاب المصلحة الآخرين

المشاركين في منع نشوب الصراعات. ولكن لاحظ بعض المشاركون أن مجلس الأمن لا يرغب في كثير من الأحيان، وبإدراك منه، في منع الصراعات قبل انتشارها أو امتدادها، برغم التحذيرات المبكرة، وأن لديه أيضاً ميلاً للاستجابة، بطريقة مرتجلة، لدور وقرارات شركائه بما في ذلك المنظمات الإقليمية.

١٤ - وبينما لا يزال النقاش مستمرا في مسألة الشراكات، خلّص بعض المشاركون إلى أنه ينبغي النظر إلى إصلاح مجلس الأمن كجزء من العملية الأوسع المتمثلة في تحديد شراكة مجلس الأمن مع محاوريه. وأكد مشارك آخر على الحاجة لتفعيل تقييم المخاطر والعمل الجماعي للمجتمع الدولي من أجل منع نشوب الصراعات. ولكن أثّرت أيضاً المسألة المتعلقة بنوع الشراكات المرغوب فيها؛ وهل ستكون "شراكة بين أطراف متساوية أم شراكة تميل لصالح أحد الأطراف". وأكد أحد المشاركين على الحاجة لمواصلة التفكير في طبيعة التفاعل والاتساق المنهجي، والإدارة الفعالة للصراعات، إضافة للحاجة لتوفير إطار للإدارة البناء للصراع على تحديد الهوية وإدارة التنوع.

١٥ - وفيما يختص بأفريقيا بصورة أكثر تحديداً، تحدث العديد من المشاركين عن الحاجة لزيادة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي في الأمور المتعلقة بمنع نشوب الصراعات. ودعا أحد المشاركين مجلس الأمن لاستكشاف ماهية الآليات التي يمكن وضعها موضع التنفيذ لضمان التنسيق الفعال والكفاء والمتسق بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأجهزة اتخاذ القرار الأخرى بالجماعات الاقتصادية الإقليمية. وأرجع العديد من المشاركين الأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبالتالي أهابوا بالجهات المنتجة لتلك الأسلحة لأن تتخلى بقدر أكبر من المسؤولية.

١٦ - وشدد أحد المشاركين على أن بناء القدرات على جميع الصعد أمر حاسم في تحقيق أي تقدم في مجال الهيكل الأفريقي للسلام والأمن بما في ذلك منع نشوب الصراعات. ولاحظ ضرورة تدعيم القدرات التي تملكها أفريقيا بصورة مستدامة وهذا ما استغرق وقتاً وتطلب تخطيطاً على المدين المتوسط والطويل، ورحب بخطة الأمم المتحدة العشرية لبناء القدرات لكونها تمثل النهج الصحيح في هذا الشأن. وجرى تأييد هذا الرأي من خلال مطالبة مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بتطوير أدوات إضافية تتيح لهما التواجد في وقت مبكر في البلدان التي تواجه حالات صراع، والنظر في الجهود الوقائية التي أثّرت والاستفادة منها، وتوفير أدوات الأمم المتحدة، كالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام والخبرات الموجودة لدى وكالات الأمم المتحدة، للأقاليم بما فيها الاتحاد الأفريقي. وذكرت الجهود التي اشترك في

بذلها كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحل الصراع في كوت ديفوار كمثال مهم عن تفاعل ثلاثي الأطراف يمكن أن يعطي دروساً مفيدة لمجلس الأمن وشركائه الأفارقة عند وضع مبادرات مستقبلية لمنع نشوب الصراعات. وذكر مشارك آخر أنه ينبغي الاستناد إلى الدروس المستفادة من دارفور في دراسة كيفية تطوير تعاون ثلاثي الأطراف يضم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها.

١٧ - وفي مسألة التعاون فيما بين الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، ذكر عدد من المشاركين بطرق مختلفة أنه على الرغم من أن منع نشوب الصراعات يمثل هدفاً رئيسياً من أهداف الأمم المتحدة، فإن المبالغ المخصصة للأعمال الوقائية ضئيلة جداً مقارنة بتلك المخصصة لأعمال حفظ السلام. ومع ذلك، فقد أُحرز تقدم في مجال منع نشوب الصراعات على المستوى العالمي، حيث أن عدد الصراعات اليوم يقل ٥٠ في المائة عن عددها في عام ١٩٨٩. ودعا أحد المشاركين إلى إيلاء اهتمام أكبر بمسائل المشردين داخلياً وتدفقات اللاجئين حيث أن تلك التدفقات عادة ما تكون مؤشرات وأعراضاً واضحة لصراعات أعمق. وعلاوة على ذلك، فقد جرى التشديد على ضرورة تقوية بناء السلام كاستراتيجية وقائية نظراً لميول البلدان التي سبق أن مرت بفترات صراع إلى الوقوع من جديد فريسة للصراعات.

١٨ - ومن ناحية أخرى، أكد مشاركون عدة على أن فعالية أنشطة منع نشوب الصراعات تتطلب معالجة الجوانب المرتبطة بالأسباب الجذرية للصراع التي تضم في طياتها أبعاداً ترتبط بالسياسة والتنمية وحقوق الإنسان. ولذا، فقد جرى التأكيد على اتباع نهج كلي في أنشطة منع نشوب الصراعات وإدارتها، وذلك على الرغم من حالة الاختلال الوظيفي السائدة التي أقر المشاركون بوجودها والتي تعزى للهيكلية الفريدة للأمم المتحدة. ونظراً لتوافق الجميع على استمرار وجود ثغرات واضحة في عملية التنسيق والاتساق فيما بين أنشطة الأمم المتحدة المعنية بمنع نشوب الصراعات، شدد المشاركون على ضرورة الاستعجال في معالجة حالات الاختلال الوظيفي تلك.

١٩ - وفي هذا السياق أيضاً، جرى تسليط الضوء على الحاجة لزيادة تفاعل مجلس الأمن وتحسين تنسيقه مع أجهزة الأمم المتحدة كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وإضافة لذلك، دعا مشارك آخر إلى ضرورة أن يشجع المجلس الأمين العام على استخدام المادة ٩٩ بصورة أكبر، وأن ينظر المجلس في استخدام منهجيات تقييم المخاطر المطبقة حالياً

في القطاع الخاص. ورأى هذا المشارك أيضاً أنه ينبغي للمجلس الاستفادة بصورة أكبر من مجموعات الأصدقاء ومن الاجتماعات والحلقات الدراسية التي تعقد في إطار صيغة آريا. وجرى تقديم اقتراح محدد في هذا المجال يتمثل بضرورة تشجيع الممثلين الخاصين للأمين العام في أفريقيا على توفير الدروس المستفادة، وتشجيع الأمين العام على إعداد تقارير حول الإنجازات المحققة في مجال منع نشوب الصراعات استناداً إلى مؤشرات وأهداف محددة. ودُعي المجلس أيضاً إلى عقد نقاش سنوي مخصص لمسألة منع نشوب الصراعات في أفريقيا ودراسة أوجه التطابق بين مختلف البرامج منعاً للتداخل في الصلاحيات. وأعرب المشارك نفسه أيضاً عن دعمه لإنشاء هيئة استشارية من الأكاديميين لإسداء المشورة للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولترتيب تسلسل بنود جدول أعمال كل جهاز من تلك الأجهزة.

٢٠ - وأعرب مشاركون عدة عن تأييدهم لإدماج حقوق الإنسان ضمن أنشطة منع نشوب الصراعات، ورحبوا بتعاظم دور المجلس في هذا المجال وتطوره الكبير. وأقر المشاركون ممارسة مجلس الأمن المتمثلة في إنشاء محاكم دولية للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإحالاته للقضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية واعتبروها خطوة إيجابية تستحق الإشادة.

٢١ - وباختصار، رأى المشاركون أن بإمكان مجلس الأمن أن يساهم مساهمة كبيرة في تعزيز منع نشوب الصراعات من خلال تعاونه وتنسيق أنشطته مع الأمين العام والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية في إطار ترتيبات الفصل الثامن من الميثاق. واسترعى الانتباه أيضاً إلى حقيقة أن منع الصراعات ليس حكراً على أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، بل مسؤولية مشتركة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع أجهزتها. ومن هنا، فإن كل جهاز مدعو إلى تنفيذ المهام التي يتمتع بميزة نسبية في تنفيذها على أن يسعى أيضاً إلى تكميل سياسات وأنشطة الأجهزة الأخرى.

٢٢ - ومع أن النقاشات التي دارت أثناء الحلقة الدراسية اتسمت بالحيوية، أعرب بعض المشاركين عن تشاؤمهم بشأن احتمالات تعزيز دور المجلس في منع نشوب الصراعات، واختلفت آراء المشاركين حول هذا الموضوع. ولهذا السبب لم يصدر عن الحلقة الدراسية استنتاجات وتوصيات متفق عليها، وإنما اتفق المشاركون على ضرورة أن يقدم رئيس الفريق العامل المخصص موجزاً عما دار في الحلقة وعن الاقتراحات التي قدمها المشاركون. ولهذا، أحاط الفريق العامل المخصص في ختام الحلقة الدراسية علماً بمختلف آراء المشاركين

واقترحاتهم حول دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات وكيفية تعزيزه. وقد أدرج موجز اقتراحات المشاركين ومقترحاتهم في الفقرة ٢٣ أدناه.

موجز أعدده رئيس الفريق عن المقترحات التي قدمها المشاركون إلى الفريق العامل المخصص في أثناء الحلقة الدراسية التي انعقدت تحت عنوان: "استراتيجية عالمية فعالة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا: دور مجلس الأمن".

٢٣ - انعقدت الحلقة الدراسية المعنية بصياغة "استراتيجية عالمية فعالة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا: دور مجلس الأمن" لتحقيق هدف رئيسي وهو وضع مجموعة من التوصيات للفريق العامل المخصص ومجلس الأمن لإيجاد أجوبة على السؤال التالي: ما الأعمال الإضافية التي يمكن لمجلس الأمن القيام بها لمنع نشوب صراعات مسلحة أو تفاقمها أو تكرارها، وخصوصاً في أفريقيا، لكي تساعد بالتالي على تخفيض عبء التصدي للعديد من الأزمات المكلفة؟ كما تهدف الحلقة أساساً، في هذا السياق، إلى وضع الأسس لإجراءات مناسبة يتعين اتخاذها، وهي تحديداً:

١' سد الثغرات القائمة وتحديث النهج المشتت الذي ينتج عنه استمرار في تبديد الطاقة والموارد؛

٢' إيجاد أوجه تآزر تتسم بالكفاءة وتتلاءم على نحو أكبر مع التغيرات الهيكلية الحالية داخل الأمم المتحدة؛

٣' تعزيز التعاون فيما بين منظومة الأمم المتحدة ككل ومؤسسات برتون وودز، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على اعتبار أن كل طرف من هذه الأطراف يمكنه أن يضطلع بدور في منع نشوب الصراعات، مع التركيز على دور مجلس الأمن كجهاز رئيسي في صون السلم والأمن الدوليين.

وإضافة إلى أعضاء الفريق العامل، استفادت الحلقة الدراسية من مساهمات من منسقي مناقشات ومحاضرين متميزين ومشاركين آخرين، نود أن نعرب عن تقديرنا لجهودهم مرة أخرى. واستند المشاركون في مناقشاتهم التفاعلية إلى طائفة من الأسئلة التي طرحها الفريق العامل، فذكروا بداية بما يلي:

- أهداف الأمم المتحدة المنصوص عليها في المادة ١ من الفصل الأول من الميثاق؛
- المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين؛

- دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام؛
- التعاون فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقاً لأحكام الفصل الثامن من الميثاق.

وأعرب العديد من المشاركين عن رأي مفاده أن مجلس الأمن عموماً لم يضطلع، حتى اليوم، بالدور الاستباقي المتوقع منه في مجال منع نشوب الصراعات. وبالتالي قدم مشارك واحد أو عدة مشاركين التوصيات التالية أثناء الحلقة الدراسية:

- ١ - وضع آليات تتيح لمجلس الأمن اتخاذ إجراءات مبكرة؛
- ٢ - إنشاء آلية إنذار مبكر بهدف تقوية دور هيئات الأمم المتحدة الاستباقي وتعزيز قدرات الآليات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة؛
- ٣ - منح الأمين العام ولاية واضحة في مجال الدبلوماسية الوقائية؛
- ٤ - تأمين الدعم القوي والمتسق لجهود الأمين العام أو ممثليه في مجال الدبلوماسية الوقائية بإصدار المجلس لمقررات قوية وبالإجماع (سواء كانت قرارات أو بيانات)؛
- ٥ - إيلاء اهتمام خاص بالمنازعات أو الأوضاع التي قد تعرض صون السلم والأمن الدوليين للخطر؛
- ٦ - إرسال بعثات تفصي حقائق إلى المناطق المثيرة للقلق التي يشكل الوضع فيها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، والتأكد من حصول تلك البعثات على الدعم الكامل من وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان؛
- ٧ - النظر في وضع إجراءات وقائية مناسبة وفعالة للتصدي لحالات اندلاع صراعات مسلحة أو تفاقمها أو تكرارها، وذلك بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، مع ضمان الاحترام الواجب لسيادة الدول؛
- ٨ - النظر في استخدام "صيغة آريا" في تعزيز الحوار مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال منع نشوب الصراعات؛
- ٩ - إيلاء اهتمام كبير ودائم بتوصيات أفرقة الخبراء ولجان الجزاءات؛
- ١٠ - التأكد من الامتثال لحالات الحظر وتنفيذ الجزاءات المحددة الهدف؛
- ١١ - تقوية قدرات إدارة الشؤون السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية؛

- ١٢ - إنشاء آلية لتنسيق الأعمال فيما بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف ضمان اتساق عمليات تعبئة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ومؤسسات بریتون وودز؛
- ١٣ - تقوية وتعزيز الشراكات القائمة فيما بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقاً لأحكام الفصل الثامن من الميثاق؛
- ١٤ - وضع إجراءات تشغيل موحدة لاستخدامها في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين؛
- ١٥ - تقديم الدعم المناسب للمبادرات والأعمال التي تنفذها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها، بما في ذلك في إطار الشراكات الإقليمية؛
- ١٦ - إرساء الممارسة المنتظمة لتعيين مبعوثين خاصين مشتركين في إطار الشراكات الرسمية، كقاعدة؛
- ١٧ - دعم عمليات ترشيد السياسات وتحسين أساليب عمل هذه المنظمات الشريكة؛
- ١٨ - عقد جلسات مشتركة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية النظرية مشاهمة للاجتماع المشترك الذي عقده المجلس في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛
- ١٩ - دعم تنظيم وتمويل الحلقات الدراسية التي ينظمها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وضمان بناء قدرات موظفي الدعم لهؤلاء الشركاء؛
- ٢٠ - تعزيز الاتصالات الأفقية والزيارات المشتركة التي تسهل تبادل المعلومات والحصول على الدعم المتبادل فيما بين الشركاء بشأن قضايا السلم والأمن الداخلية؛
- ٢١ - عقد نقاشات عامة دورية بهدف الاستماع إلى وجهات نظر الدول الأعضاء حول مسائل منع نشوب الصراعات؛
- ٢٢ - تنظيم اجتماعات وحلقات دراسية دورية بمشاركة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام للاستماع إلى وجهات نظر أصحاب المصلحة هؤلاء، وعقد اجتماعات إضافية للتفكير في الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة والنظر في القضايا مما قد يفرض على اتخاذ إجراءات أو إصدار بيانات مشتركة بشأنها؛

- ٢٣ - التشجيع على إصدار تقارير مشتركة (بين الجمعية العامة ومجلس الأمن) حول منع نشوب الصراعات؛
- ٢٤ - ضمان التعاون بين الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها ومجموعة أصدقاء الجمعية العامة المعنية بمنع نشوب الصراعات؛
- ٢٥ - دعم عمليات بناء السلام من خلال مجموعة من التدابير التي تستهدف الحد من احتمال الانزلاق في أتون الصراعات أو العودة إليها؛ وتقديم توصيات، حسب الاقتضاء، بشأن أسماء البلدان المرشحة لعضوية لجنة بناء السلام، والطلب إلى مؤسسات بريتون وودز تقديم دعم إضافي لتلك البلدان؛
- ٢٦ - مواصلة إيلاء اهتمام محدد بجهود لجنة بناء السلام، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل مرحلة ما بعد الصراع؛
- ٢٧ - الإبقاء على الشكل المستخدم في إعداد تقارير بناء السلام وتقديمها بصورة مشتركة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة؛
- ٢٨ - عقد مناقشات مفتوحة للنظر في التقارير المتعلقة ببناء السلام، مثلما جرى في حالي بوروندي وسيراليون؛
- ٢٩ - إنشاء آليات رسمية تتيح الحصول على مشورة لجنة بناء السلام بطريقة منهجية وتنفيذ توصياتها ومراعاة الدروس المستفادة؛
- ٣٠ - مراعاة المسائل التي ترتبط بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو الاتجار بالبشر أو تهريب المخدرات أو الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية كجزء من الدبلوماسية الوقائية؛
- ٣١ - تزويد مجلس الأمن بتحليلات وتوصيات من هيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرعية (مثل لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة)، بشأن تحسين استخدام مجلس الأمن لآليات حقوق الإنسان بهدف تعزيز القدرات في مجال منع نشوب الصراعات، وأي مسائل أخرى تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

نيويورك، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

لوك جوزيف أوكيو

رئيس الفريق العامل

المرفق الأول

ورقة معلومات أساسية أعدتها رئاسة الفريق العامل: موضوع وعناصر الحلقة الدراسية التي عقدها الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا

معلومات أساسية

يؤدي مجلس الأمن، بوصفه جهاز الأمم المتحدة الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، دوراً رئيسياً في منع نشوب الصراع المسلح. ويحدد الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الأساس الذي يستند إليه مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات وقائية، يشدد على ضرورة السعي إلى إيجاد تسوية لأي نزاع من شأن استمراره أن يهدد صون السلم والأمن. وبناء على هذا الفهم، اعتمد مجلس الأمن، على مستوى القمة، القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن تعزيز فعالية دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا.

وقد أثر القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، منذ أن اعتمدته مجلس الأمن، تأثيراً غير مباشر على عمل المجلس، ولكن ثمة قبول عام بأنه لا تزال هناك ثغرات تعتري تنفيذ بعض جوانب هذا القرار. وكان الهدف من المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن برئاسة جمهورية الكونغو في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ وضع عناصر استراتيجية عالمية متسقة لمنع نشوب الصراعات. وقد أشار البيان الرئاسي (S/PRST/2007/31) الذي اعتمد في نهاية المناقشة إلى ضرورة توفير الاتساق وتعزيز التنسيق (سواء لجهة وضع السياسات أو تفعيلها) بين جميع أصحاب المصلحة المنخرطين في مجال منع الصراعات، وإبراز عزم مجلس الأمن على تعزيز دوره في منع نشوب الصراعات وحلها. كما رحب البيان باعتزام الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها عقد حلقة دراسية يُتوقع أن تسهم في وضع استراتيجية عالمية فعالة لمنع نشوب الصراعات.

الأهداف العامة

سَلَّم مجلس الأمن في القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بضرورة تعزيز الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات العنيفة، وبأهمية إنشاء شراكات فعالة وبالدور الهام الذي يقوم به المجتمع المدني. كما أعرب عن التصميم على تعزيز قدرات الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات. ويكتسي تنسيق الجهود بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين أهمية بالغة لمنع نشوب الصراعات على الصعيد العالمي.

وستركز الحلقة الدراسية على المستويين العام والتنفيذي لمنع نشوب الصراعات وعلى دور مجلس الأمن في كل منهما. كما ستنظر بشكل خاص في كيفية تحسين تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥؛ وتحديد بعض الثغرات القائمة؛ وتوضيح دور مجلس الأمن إزاء مختلف الجهات الفاعلة/الشركاء (الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني)، تمهيدا للتوصية باعتماد وسائل محددة بما يكفل تحقيق التنسيق والاتساق بشكل مناسب بين مختلف أصحاب المصلحة.

وستسعى حلقة العمل تحديدا إلى إيجاد إجابات على السؤال التالي: ”ما الذي يمكن أن يقوم به أيضا مجلس الأمن لمنع نشوب الصراعات في المقام الأول، لا سيما في أفريقيا، من أجل القيام تاليا بتخفيف عبء التصدي لهذا الكمّ من الأزمات المكلفة؟“

المرفق الثاني

موجز مداولات الحلقة الدراسية المعنية بصياغة استراتيجية عالمية فعالة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا: دور مجلس الأمن

افتتاح الدورة

السيد لوك جوزيف أوكيو، القائم بالأعمال في البعثة الدائمة للكونغو لدى الأمم المتحدة، رئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

السيد أوكيو: افتتح الحلقة الدراسية بالإشارة إلى أن القارة الأفريقية، رغم احتياجاتها هائلة، لا تزال متخلفة عن ركب بقية العالم من حيث التنمية. فالصراعات المسلحة على وجه الخصوص تستنزف الموارد المحدودة للقارة وتؤثر سلباً في فرص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن منع نشوب الصراعات وتحقيق التنمية المستدامة يعزز كل منهما الآخر.

وأشار السيد أوكيو كذلك إلى أن الحلقة الدراسية هي وليدة عملية طويلة استندت إلى: الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة؛ والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي أكدت في الفقرة ٧٥ منها، على أهمية اعتماد نهج متسق ومتكامل لمنع نشوب الصراعات وحلها؛ وقرار مجلس الأمن ١٣٦٦ (٢٠٠١) الذي أعلن فيه المجلس هدف منع الصراعات المسلحة جزءاً لا يتجزأ من مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين؛ وقرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ الذي أكد أهمية وضع استراتيجية عالمية شاملة، بما في ذلك أهمية اتخاذ تدابير تنفيذية قصيرة الأجل وتدابير هيكلية طويلة الأجل لمنع الصراعات المسلحة؛ والقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الذي "أكد على أهمية وضع استراتيجيات شاملة فعالة لمنع نشوب الصراعات، وركز على تجنب التطورات السلبية في كل من القطاعات الأمني والاقتصادي والاجتماعي والإنساني وفي مجال الحكم وحقوق الإنسان في البلدان التي تواجه أزمات...؛

وأشار السيد أوكيو، في معرض تعدادهِ الولايات التشريعية التي أعطت زحماً لتنظيم الحلقة الدراسية، إلى أن المجلس أيد في بيانه الرئاسي S/PRST/2007/31 النهج الشامل والعالمي الذي أوصى به الأمين العام في تقريره الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٦ عن منع نشوب الصراعات المسلحة، واقترح التنسيق الفعال بين وداخل هيئات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المشاركة في صوغ السياسات وتنفيذها، وهو أمر حيوي لتحقيق اتساق أفضل بين الآليات القائمة ولإيجاد التوازن المناسب بين عمليات حفظ السلام

والأنشطة الوقائية. كما خضع تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318) لاستعراض سنوي وأصدرت الجمعية العامة توصيات بشأنه؛ وكان آخر تقرير للأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891) قد أوصى باعتماد ثلاثة نهج، هي نهج المنع التنفيذي ونهج المنع الهيكلي ونهج المنع المنظم. وذكر السيد أوكيو أن لب "هذه المشكلة" يكمن في ضرورة تحويل النوايا الطيبة إلى أفعال ملموسة. لذا، فإن اختيار موضوع الحلقة أتى مدفوعا بالطابع غير المكتمل للإجراءات المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وبضرورة ترشيد وسائل اتخاذ الإجراءات المشتركة.

وأعرب السيد أوكيو عن الأمل في أن تتمكن الحلقة الدراسية من إصدار توصيات من شأنها أن تجعل من الممكن: (١) ملء الثغر القائمة والتغلب على النهج المشتت وإهدار الطاقات والموارد؛ (٢) إيجاد أوجه تآزر فعالة تكفي لإدخال ابتكارات هيكلية في الأمم المتحدة؛ (٣) وتيسير الخروج بآلية تشمل منظومة الأمم المتحدة ككل، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني المعني بمنع نشوب الصراعات، على نحو يُبرز بوضوح دور مجلس الأمن بوصفه هيئة تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وأشار إلى أنه كي تكون هذه الآلية فعالة ينبغي لها أن تكون متسقة.

السيدة مارغريت فوغ، نائبة مدير شعبة أفريقيا الأولى، إدارة الشؤون السياسية

لاحظت السيدة فوغ في كلمة رئيسية ألقته باسم السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أن منع نشوب الصراعات هو مهمة متعددة الأبعاد تنطوي على مجموعة متكاملة من التدابير السياسية والإنسانية والإنمائية وغيرها من التدابير المصممة لتناسب مع سياق محدد. ونتيجة لذلك، من الضروري الأخذ على نحو متزايد بنهج متعددة الجوانب لمنع نشوب الصراعات، بالاعتماد على تعاون عدد كبير من الجهات الفاعلة المختلفة، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، اعتبرت أن من المهم ضمان إشراك الرجال والنساء والشباب إشراكا كاملا، الأمر الذي من شأنه إتاحة الفرصة أمامهم لتبادل فهمهم للقضايا الذي كثيرا ما غدى الصراع داخل مجتمعاتهم المحلية، والسماح لهم بالمشاركة في وضع استراتيجيات للتغلب على الأسباب الجذرية الكامنة للصراع.

وشددت السيدة فوغ على الدور المحوري الذي تضطلع به إدارة الشؤون السياسية في الترويج للحلول السياسية للتراعات أو الحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي

هذا الصدد، قدمت سردا للمبادرات العديدة التي تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية: توفير التوجيه والإشراف السياسي لخمسة بعثات سياسية خاصة؛ والعمل على تعزيز المساعي الحميدة ودور الوساطة اللذين تقوم بهما الأمم المتحدة؛ إطلاق عمل وحدة دعم الوساطة وسلسلة من الأنشطة الرائدة التي تهدف إلى تحسين نوعية الدعم والخبرات المتاحة للأمم المتحدة ولجهود الوساطة التي تحظى بدعم الأمم المتحدة؛ والشروع في بذل جهد مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم التوجيه الاستراتيجي إلى المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وذكرت المناطق المتضررة الخاضعة جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا ومنطقة البحيرات الكبرى كأثلة واصلت فيها إدارة الشؤون السياسية العمل مع مجلس الأمن من أجل إنجاح جهود منع نشوب الصراعات في أفريقيا. وفي الختام، ذكرت أن الهدف من الاقتراح الذي قدمه الأمين العام مؤخرا لتعزيز إدارة الشؤون السياسية هو توطيد قدراتها في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات، بما في ذلك من خلال إنشاء المكاتب الإقليمية.

السفيرة ليلي هـ. راتسيفانندريهامانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

أشادت السفيرة راتسيفانندريهامانانا بالمبادرة التي تسعى الحلقة الدراسية إلى إطلاقها، خصوصا لانعقادها في وقت تشدد فيه الدول الأعضاء على إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن وتدعو إلى تنسيق الإجراءات والاختصاصات وترشيد مهمة صون السلم. وكان من المفهوم أن منع نشوب الصراعات، بمعناه الدقيق، لا يندرج تماما في إطار ولاية مجلس الأمن. ومعنى أوسع، إن منع نشوب الصراعات ينطوي على جوانب مختلفة بدءاً من تمييز العوارض الأولية التي يمكن أن تتحول إلى مواجهة، وانتهاءً بالعودة إلى الحالة الطبيعية. ورأت أن الخطوط الفاصلة بين منع نشوب الصراع وإعادة الإعمار والتسوية وبناء السلام بعد انتهاء الصراع ليست دائما واضحة المعالم، كما أنه ليس من السهل دائما تحديد متى يبدأ الصراع ومتى ينتهي، أو متى ينبغي لجهود حفظ السلام أن تحل محل الجهود السياسية.

وأشارت إلى التغير الذي تشهده القارة الأفريقية بشكل خاص، وطبيعة الصراعات. فهناك حاليا عدد أقل من الصراعات بين الدول مرتبط بتراعات حدودية أو بغزو من جانب قوى خارجية. كما أن الصراعات اليوم هي صراعات داخلية بشكل متزايد، يرتبط معظمها بمنازعات انتخابية، أو بتمرد داخلي أو بالاستيلاء على السلطة بالقوة. وأضافت أن طرق التعامل مع الصراعات قد تغيرت هي الأخرى، بانتقال التركيز إلى منع نشوب الصراع من

خلال الترويج لثقافة السلام، والحكم الرشيد، وتقاسم السلطة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان وشفافية الانتخابات، إلى ما هنالك.

ومضت تقول إن هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والمكون من مجلس السلام والأمن، وفريق الحكماء، ونظام الإنذار المبكر للقارة الأفريقية، والقوة الاحتياطية الأفريقية، موجه نحو هذا الهدف، كما هي الحال بالنسبة إلى صكوك من قبيل الإعلان المتعلق بالتغيرات غير الدستورية للحكومات؛ والميثاق الأفريقي للانتخابات والديمقراطية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وقالت إن الاتحاد الأفريقي مقتنع بأن توطيد الديمقراطية من خلال انتخابات حرة وشفافة ونزيهة هو من الشروط الأساسية لإقامة حكومات ديمقراطية، وتعزيز الحكم الرشيد. ولهذا الغرض، أوفدت بعثات لمراقبة الانتخابات تابعة للاتحاد الأفريقي إلى عدة بلدان أفريقية. وأضافت أن لجنة الاتحاد الأفريقي روجت أيضا لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، كما شكل المنتدى العالمي الخامس لمكافحة الفساد وضمان النزاهة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، مناسبة تاريخية لإطلاق مبادرة بحثية واسعة النطاق تركز على نطاق الفساد في كافة أنحاء القارة. وأكدت مواصلة السعي إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال زيادة الدعوة وتكييف القوانين المحلية مع الأحكام الواردة في مختلف المعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلا عن تعزيز آليات الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان. وأضافت أخيرا أن مفوضية الاتحاد الأفريقي بدأت تنظيم المبادرات المتعلقة بالحكم في أنحاء القارة لتحديد دور جميع الشركاء العاملين في مجال الحكم وتمهيد الطريق لتحقيق تعاون أقوى وإقامة الشراكات ومواءمة الإجراءات المتعلقة بالحكم. كما أن مركز الموارد من أجل الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان هو في صدد إدخال خدمات جديدة مثل المكتبة الرقمية، والمكتبة الإلكترونية الأفريقية وشبكة المعلومات (AVLIN) وعرض الصحف (بوابة على الإنترنت تتيح الوصول في اليوم نفسه إلى أكثر من ٤٥٠ من الصحف والمجلات في جميع أنحاء العالم في ٣٨ لغة).

وشددت السفيرة راتسيفاندرينها مانانا على أن منع نشوب الصراعات لن يكون فعالا أبدا ما لم تتوافر الإرادة السياسية. بيد أن الإرادة السياسية ليست إنجازا يتحقق مرة واحدة، بل هي إنجاز متحرك دوماً، تتعين رعايته ومكافأته. فقد أثبتت التجارب مثل الإبادة الجماعية في رواندا والحالة الراهنة في الصومال أنه لم يُستجب دائما لأنظمة الإنذار المبكر، وأن عدم كفاية الاستجابات المبكرة يعزز تصاعد الأعمال القتالية. وعلاوة على ذلك، قد تُفوّت أكثر الفرص مصداقية وإلحاحا لصنع سلام مبكر بسبب عدم توافر استجابة كافية ومبكرة، الأمر الذي يؤدي إلى عمليات طويلة وشاقة ومعقدة ومكلفة لعمليات السلام في مرحلة لاحقة.

السيد باتريك هايفورد، المدير والقائم بالعمل بمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

شدد السيد هايفورد على أن لمجلس الأمن دورا هاما في منع نشوب الصراعات، وهنا تكمن فائدة الحلقة الدراسية وما يمكن أن تتوصل إليه من نتائج. وأشار إلى أن إحدى ولايات المكتب هي استعراض انتباه الأمين العام إلى القضايا الحرجة التي تمس أفريقيا، وبخاصة قضايا السلام والتنمية المترابطة في ما بينها. وفي هذا السياق، ذكر أن المكتب عقد سلسلة من اجتماعات لأفرقة الخبراء ومن المؤتمرات لتركيز الاهتمام على بدء حوار بشأن قضايا من قبيل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية ودوره في الصراع في أفريقيا، وبطالة الشباب في أفريقيا، والقضايا المتصلة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار في أفريقيا. وفي هذا الصدد، عُقد مؤتمر في سيراليون وآخر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بهدف تمكين أصحاب المصلحة الأفارقة في نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والقضايا المتصلة بها من تعزيز الحوار في ما بينهم.

وأشار السيد هايفورد إلى تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا لعام ١٩٩٨. ولاحظ أنه جرت متابعة التقرير سنويا من خلال عملية لاستعراض توصياته. وأضاف أن الأمين العام قرر أيضا بدء عملية استعراض استراتيجي لتوصيات ذلك التقرير، تُجرى مناقشتها في الجمعية العامة سنويا. كما ذكر أن الأمين العام يهدف إلى معرفة ما إذا كان من المفيد اتباع ترتيب أكثر منهجية لتنسيق العمل، ورصد التقدم المحرز وتبادل الدروس المستفادة. وأعرب عن الأمل في أن تساهم هذه العملية ونتائجها في منع نشوب الصراعات وفي الجهد العام المبذول دعماً للمبادرة التي وضعتها أفريقيا لنفسها.

الجلسة الأولى: التعاون بين مجلس الأمن ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة

ما هي أفضل السبل التي يمكن بها لمجلس الأمن دعم دور الأمين العام في الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك ما يقوم به من مساعي حميدة وجهود وساطة؟ كيف يمكن تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات؟ وما هي حالات أفضل الممارسات التي تعاون فيها مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة في مبادرات منع نشوب الصراعات؟

السيدة مارغريت فوغ: نائبة مدير، شعبة أفريقيا الأولى، إدارة الشؤون السياسية (ميسرة)

السيدة فوغ: قدمت المحاضرين في الجلسة ودعتهم إلى تقديم عروضهم بشأن البند قيد المناقشة والمسائل ذات الصلة.

السيد جان إغلاند، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وحلها

السيد إغلاند: أشار إلى أنه لم تخصص سوى موارد قليلة جدا لمنع نشوب الصراعات، بيد أنه يلزم الاعتراف بأنه قد أحرز تقدم وبأن مجلس الأمن أصبح مؤخرا أفضل حالا في تركيزه على العمل الوقائي والجهود الطويلة الأمد. وذكر أن الصراعات كانت أقل بنسبة ٥٠ في المائة منها سنة ١٩٨٩. وأكد أنه ليست هناك قارة ضاهت التقدم الذي أحرزته أفريقيا والتي خرجت من كونها "قارة الحروب منذ الثمانينات من القرن الماضي" لتصبح "قارة جهود السلام واتفاقات السلام". ومع ذلك، يرى أنه ينبغي القيام بعدد من الأمور، استنادا إلى الدروس العملية التالية:

- ضرورة وجود تحالفات شاملة للجهات الخيرة من الساحات الوطنية والإقليمية/دون الإقليمية والدولية، بقيادة الأمم المتحدة؛
- ضرورة قيام "الأمم الرائدة" بتعبئة نشيطة للمصالح والجهود والموارد؛
- وكثيرا ما يكتفي مجلس الأمن برد الفعل إزاء الأحداث بدلا من أن يستبق وقوعها؛
- وما فتئت المساعي الحميدة تعاني نقصا في الموارد، بما في ذلك الجانب الإنساني وجانب حفظ السلام؛
- وضرورة الاعتراف بأن منع نشوب الصراعات مجهود منتظم طويل الأمد، ("ما فتئت الصومال" مسعى يراوح في مكانه" على مدى ٢٠ سنة)؛
- وضرورة الاعتراف بأن العمل الوقائي لن يكون أمرا لا جدال فيه؛
- وضرورة الإنصات إلى نظام الإنذار المبكر، مثلا دارفور.

السيد فرانسيس دنغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية

السيد دنغ: حدد الأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا، ومنها ما يلي: الإطار الاستعماري للوحدة في ظل التنوع، والتفاوت والانقسام؛ والكفاح المتردد من أجل الاستقلال؛ وبروز تنافس قائم على الهوية من أجل السلطة والموارد والخدمات وفرص التنمية؛ والآليات القطرية للحرب الباردة ثنائية القطبية والتصور المشوه للصراعات الوطنية والإقليمية على أنها حروب بالوكالة للقوى العظمى؛ ونهاية الحرب الباردة وانسحاب المصالح الاستراتيجية والإيدولوجية التي سوغت تورط القوى العظمى؛ وإضعاف الدولة وزيادة

الصراعات الداخلية؛ وأزمة الهوية الناتجة عن ذلك التي تبرز بعدة أشكال، وهي: (١) تحديد ذاتي للهوية يتسم بالانقسامية لا يعكس دائما حقائق ما هو مشترك؛ (٢) وفرض إطار للهوية على الإطار الوطني المتنوع؛ (٣) والنتيجة الحتمية للإقصاء والتهميش والتمييز؛ (٤) وطرائف من أنحاء العالم.

وأشار السيد دنغ إلى أن معالجة أسباب الصراعات تتطلب إيجاد إطار معياري وإدارة بناء للتنوع من أجل تشجيع الشمولية والمساواة والتمتع بحقوق المواطنة على قدم المساواة. وفي هذا الصدد، ذكر أن منع نشوب الصراعات سيتطلب دائما طرفا وسيطا ثالثا يكون مقبولا للطرفين أو لجميع الأطراف بوصفه راعيا نزيها يمكن للأطراف أن تقدم من خلال مساعيه الحميدة تنازلات صعبة.

وفيما يتعلق بالتعاون بين مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة، أشار السيد دنغ إلى أن المجلس قد ينظر في أن يطلب إلى الموظفين في الميدان، دون رتبة الممثل الخاص للأمين العام، تقديم إحاطات إعلامية له. كما ينبغي لمجلس الأمن أن يوفر لمنظومة الأمم المتحدة نطاقا أوسع مجالا أرحب لتزويده بالمعلومات التي تراها مناسبة. واقترح قيام مجلس الأمن بزيارات منتظمة إلى الميدان؛ وأشار إلى أن المجلس يمكنه أن يفعل المزيد بمطالبتة لمنظومة الأمم المتحدة بتقديم معلومات بطريقة شاملة.

وفيما يتعلق بتعاون مجلس الأمن مع الاتحاد الأفريقي، شدد السيد دنغ على أن مشاركة مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي في أي حالة تهم بلدا تزيد الخلافات فيه من حيث ما تثيره من مخاوف بشأن السيادة. وأعرب عن قلقه بشأن ممارسة اتبعت حديثا يبقى بموجبها مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بلدانا خارج جدول أعمالهما لمدة أطول مما ينبغي، مما يؤدي إلى حالات من "الاستعصاء بحيث لا يمكن أن يوجد لها حل سوى بالعصا الغليظة". وفي هذا الصدد، قدم الاقتراحات التالية: ينبغي لمجلس الأمن والاتحاد الأفريقي تطوير أدوات إضافية تتيح لهما الوجود في البلدان في وقت أبكر كثيرا؛ وينبغي لمجلس الأمن والاتحاد الأفريقي دراسة المساعي الناجحة واستخلاص الدروس؛ وجعل أدوات الأمم المتحدة، من قبيل المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وخبرة وكالات الأمم المتحدة، متاحة للمناطق الإقليمية، ومنها الاتحاد الأوروبي.

السيد إي. إلهو أوتوبو، مدير التخطيط الاستراتيجي بمكتب دعم بناء السلام

السيد أوتوبو: اعتبر أن بناء السلام يشتمل على مجموعة من التدابير الموجهة إلى الحد من خطر "عودة" أو "ارتداد" البلدان إلى الصراع. وأشار إلى أن عددا من البلدان الأفريقية عادت إلى الصراع، وأن عددا كبيرا إلى حد ما من البلدان المدرجة في جدول

أعمال مجلس الأمن من هذه الفئة. وقال بأن خمسين في المائة من البلدان الخارجة من صراعات تترع إلى العودة إلى الحرب في غضون خمس سنوات من خروجها منها. ودافع عن تعزيز مكانة بناء السلام في صدارة أنشطة مجلس الأمن كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الوقائية العالمية. وفي هذا الصدد، استشهد بحالتي بوروندي وسيراليون اللتين أحالهما مجلس الأمن إلى لجنة بناء السلام باعتبارهما مثالين جيدين للكيفية التي يمكن بها لبناء السلام أن يساهم في الاستراتيجيات الوقائية لمجلس الأمن.

وأشار السيد أوتوبو إلى أن لجنة بناء السلام لم تعمل على توسيع الأدوات المتاحة للأمم المتحدة في التعامل مع منع نشوب الصراعات فحسب، وإنما قامت أيضا بتعزيز "خزان" الموارد المتاحة لمجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، لاحظ أن من شأن علاقة تعاون معززة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أن تفضي إلى تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة عموما على التعامل مع أزمة خاصة وتفادي عودة البلدان إلى الصراع. وفي الوقت الذي أشار فيه إلى أن الأمم المتحدة تستثمر موارد في حفظ السلام تزيد عما يقارب ثلاثين مرة عما تستثمره في بناء السلام، شدد على أن العمل الوقائي للمجلس في أفريقيا يمكن أن يفيد من تطبيق نهج يجمع بين التزام قوي بصون السلام والأمن ودعم نشيط لبناء السلام، كما أشار إلى أن من شأن هذا أن يكون منسجما، في بعض أوجهه، مع مفهوم المنع الهيكلي.

السيد نغونلاردجي مبايدجول، مدير مفوضية حقوق الإنسان

السيد مبايدجول: أشار إلى أن عدم احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية يظل هو السبب الرئيسي وراء تذبذب السلام العالمي إلى هذا الحد وانعدام المساواة في الاستفادة من الازدهار. وشدد على أن ممارسة مجلس الأمن تتطور بشكل كبير فيما يتعلق بإنشاء المحاكم الدولية، وكذلك فيما يتعلق بإحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأشار إضافة إلى ذلك إلى أن مفهوم الأمن تطور بدوره مع سعي المجلس في السنوات الأخيرة إلى دمج حقوق الإنسان في جهوده الرامية إلى منع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وقد أثبتت هذه الإجراءات أن عمل المجلس يكتسب، من خلال الممارسة، بعدا هاما لحقوق الإنسان في إطار مسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين.

وفي حين أشار السيد مبايدجول إلى أن مجلس الأمن يمكنه استخدام معلومات حقوق الإنسان ومن ثم يحتاج إلى وصول أفضل إليها، فقد لاحظ أن أنشطة آليات الإجراءات الخاصة تتيح فرصا لتعاون مفيد وبناء مع مجلس الأمن، بهدف يتمثل على وجه الخصوص في الإبلاغ عن حالات حقوق الإنسان في بلدان محددة واقتراح سبل دمج حقوق الإنسان في

القرارات القطرية أو المواضيعية التي يعتمدها مجلس الأمن من أجل النهوض بالتنفيذ العملي لإجراءات الأمم المتحدة والدعم الذي تقدمه.

وحدث مجلس الأمن على النظر فيما يلي: '١' طلب إحاطات دورية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في البلدان وبشأن مسائل مواضيعية قيد النظر؛ '٢' وطلب "مذكرات توجيهية/إحاطة" من مفوضية حقوق الإنسان عندما ينظر في الحالات القطرية أو في مواضيع محددة. '٣' طلب "نبذ قطرية"، بما في ذلك التحليلات المشتركة لجميع الجهات المكلفة بولايات في بداية كل فترة من فترات رئاسة مجلس الأمن استناداً إلى جدول أعمال المجلس؛ '٤' ويمكن للجهات المكلفة بولايات أن تقوم ببناء على طلب من المجلس بتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة من مشاركتها مع البلدان وأن تبلغ مجلس الأمن بمدى تعاون البلدان مع الآليات ومتابعتها لتوصياتها؛ '٥' وفي بداية كل فترة من فترات الرئاسة، يمكن للمكلفين بولايات إطلاع رئيس المجلس على بعثات تقصي الحقائق المعتمدة خلال تلك الفترة وكذلك عن استنتاجاتها في نهايتها (حسب جدول الأعمال)؛ '٦' واستخدام الاستعراض الدوري الشامل المقبل لمجلس حقوق الإنسان لتغذية شبكة معلومات مجلس الأمن المتعلقة بعمله في مجال المنع.

السيدة سالي فيغان وايلز، مديرة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

أشارت السيدة فيغان وايلز إلى البيانات التي أدلى بها المتحدثون السابقون وذكروا فيها أن الأمم المتحدة متواجدة في الميدان بشكل روتيني قبل الصراعات وخلالها وبعدها، ولاحظت توافر الأدوات اللازمة لتقييم المخاطر وحثت على استخدامها بشكل روتيني. غير أنها لاحظت أن المعلومات المتيسرة في الغالب لمجموعة من الجهات الفاعلة ليست دائماً متيسرة لأخرى. وشددت على أن الحاجة إلى اتباع نهج شمولي لمنع نشوب الصراعات والانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع ينبغي أن تكون قد فُهمت بشكل جيد في الوقت الحاضر، ولكن هيكل الأمم المتحدة لا يساعد دائماً على ذلك. وعلى صعيد تقني، شددت على أن أجزاء مختلفة في منظومة الأمم المتحدة تحاول العمل معاً لتصحيح "الاختلال الوظيفي" الذي يسببه هيكل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لاحظت أن بعض التقدم قد أُحرز، خاصة من جانب البنك الدولي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإنشاء مكتب لدعم بناء السلام. واحتتمت بالإشارة إلى أن بإمكان مجلس الأمن النظر إلى هيكل الأمم المتحدة واختلالها الوظيفي، بالاستجابة إلى مجموعات المسائل المتعددة الوجوه بآلية للاستجابة تركز على مجموعة واحدة من المسائل في كل مرة.

السيد طارق الأنصاري، سكرتير أول في البعثة الدائمة لقطر

لاحظ السيد طارق الأنصاري أنه لم يكن هناك دور استباقي في معالجة الصراعات، وشاطر الرأي الذي أعرب عنه متكلمون سابقون تحدثوا عن الحاجة إلى أن يكون مجلس الأمن أكثر استباقا وأن يأخذ في نفس الوقت في الحسبان احترام سيادة البلد أو البلدان، إلى جانب الحاجة إلى بناء الثقة بين الأطراف، لا سيما مع البلد الذي يدور فيه الصراع تحديدا. وبينما علق أهمية على تناول الأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا ومعالجتها، فإنه دعا إلى زيادة التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي ومنظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى في معالجة الصراعات وفي الحفاظ على السلام والأمن. واقترح أن يتخذ مجلس الأمن المزيد من القرارات في إطار ولايات الفصل الثامن من الميثاق.

سعادة السيدة كارين بيرس، نائبة الممثل الدائم للمملكة المتحدة

شدت السفيرة بيرس على مشاركة مجلس الأمن، وأشارت إلى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقدم دعما أفضل للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي. وشددت على أنه ينبغي لكل هيئات الأمم المتحدة أن تعمل في إطار شراكة مع مجلس الأمن، وبخاصة في المناطق التي يجتمع فيها الصراع، واقترحت استخدام المزيد من الاجتماعات التي تُعقد في إطار "صيغة آريا". وفي ختام كلامها، أعربت عن دعمها للقرارات التي تُتخذ بموجب الفصل الثامن والتي يكون بموجبها لقوات حفظ السلام ولايات أقوى تمكنها من الدفاع عن نفسها وعن المدنيين.

سعادة السيد جون بيير لاكروا، نائب الممثل الدائم لفرنسا

أشار السفير لاكروا إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز آليات منع نشوب الصراعات لأن تدخلات عمليات حفظ السلام أصبحت الآن أكثر تعقيدا. وشدد، فيما يتعلق بدور مجلس الأمن، على قدرة مجلس الأمن على العمل معا، واقترح أن يعمل مجلس الأمن بمزيد من التعاون وبشكل أفضل مع عناصر أخرى في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، اقترح أن تشاطر الأمانة العامة مختلف القدرات والخبرات والموارد الإدارية مع المنظمات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دورا أكثر نشاطا في الأنشطة الوقائية وأن ينظر في طريقة أفضل لجمع القدرات للنظر في الأسباب الجذرية للصراعات. وسيستفيد المجلس أيضا من المزيد من إحاطات الأمين العام، خاصة بشأن القضايا الشاملة لعدة قطاعات. وأخيرا، دعا إلى استخدام صيغة آريا على نطاق أوسع، وكذلك إلى حاجة الأمم المتحدة إلى دراسة طريقة لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة المشاكل الناجمة عن شح الموارد.

السيد حسن، سكرتير أول، البعثة الدائمة للسودان

قدم السيد حسن ثلاثة اقتراحات لتحديد استراتيجية عالمية لمنع نشوب الصراعات، وهي: ينبغي لمجلس الأمن أن يعطي الأولوية للعمل السياسي في جميع الحالات؛ وينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار الجوانب الإنمائية والاقتصادية، فضلا عن جميع جوانب بناء القدرات والتنظيم الإقليمي، لأن انعدام التنمية يفضي إلى نشوب الصراعات؛ وحذر من العمليات التي لا تحترم السيادة بوصفها ضمانا لإيلاء الأولوية للوطن. وفي هذا السياق، شدد على أن السيادة الوطنية يجب أن تحتل موقع الصدارة في أولويات الأمم المتحدة، وبخاصة في مجلس الأمن، لأن احترام السيادة الوطنية يضمن إيلاء الأولوية للوطن في حل الصراعات.

سعادة السيد سيلفيستر رو، نائب الممثل الدائم لسيراليون

ردا على تعليقات جان إغلاند بشأن حاجة مجلس الأمن إلى أن يكون استباقيا والحاجة إلى الاستماع للإنذارات المبكرة، أشار السفير سيلفيستر رو إلى أن الإنذارات المبكرة ليست دائما بديهية لأن هناك تصورات متضاربة لما يشكل إنذارات مبكرة. وفي هذا الصدد، شدد على الحاجة إلى النظر إلى الأبعاد المتعددة للصراعات، واستخدام المساعي الحميدة للأمين العام للحصول على فهم أفضل للصراعات. وحذر أيضا من فكرة التقليل من جدية مشكلة ما أو المبالغة فيها. وأشار إلى الشواغل السائدة بشأن أثر مشاركة مجلس الأمن في تسليط الأضواء على حالة صراع ما وما يصاحب ذلك من تخوفات من زيادة خطورة الحالة والمبالغة فيها. وينبغي في رأيه أن تساعد المساعي الحميدة للأمين العام على تحديد طبيعة المشكلة. وهناك أيضا الحاجة إلى النظر في ما يشكل إنذارا مبكرا قبل أن يشرع مجلس الأمن في معالجة هذه المسألة.

السيد ألفريد موسوتي، مستشار أول، البعثة الدائمة لغابون

أعرب السيد موسوتي عن دعمه لما قاله المشاركون فيما يتعلق بنهج شامل لمنع الصراعات، نظرا للطبيعة المتعددة الأوجه لأسباب الصراع. وأشار إلى أن بإمكان مجلس الأمن، بوصفه هيئة رئيسية للسلام والأمن الدوليين، أن يحتل مركز الريادة في تعبئة الموارد لمنع الصراعات. وشدد على الحاجة إلى تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ملاحظا أنه يخطر للمجلس بوجه خاص أن يستخدم الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع الصراعات. ولاحظ أن مجلس الأمن استخدم بعثات بإرسال مبعوثين للتحدث إلى أطراف الصراع قبل أن تتحول أزمة ما إلى صراع مسلح. وشدد على أنه ينبغي أن يكون لهذه البعثات ولايات قوية وواضحة من مجلس الأمن تُنقل إلى أطراف نزاع ما. واقترح أيضا الاستخدام الروتيني

للمساعي الحميدة لأولئك الأعضاء المؤثرين في مجلس الأمن الذين لديهم وسائل التأثير والضغط على الأطراف في الصراع والملتزمين التزاما جادا بالسلام.

سعادة السيد إبراهيم سو، الممثل الدائم لغينيا

علق السفير سو على دور الأمين العام ومجلس الأمن ومسؤوليها في منع الصراعات. وهو يرى أن قنوات التسوية السلمية للتراعات مكرسة في الفصل السادس من الميثاق وتتعلم أساسا بالوساطة والمفاوضة والتحقيق والتحكيم ووسائل الانتصاف القضائية. وتعكس هذه القنوات بوضوح الدور الرئيسي والنشط الذي يضطلع به الأمين العام في منع الصراعات. وفيما يتعلق بالدور المهم الذي يضطلع به مجلس الأمن، لاحظ ما يلي: أنه يشجع التسوية السلمية عملا بالاتفاقات الإقليمية أو من خلال الهيئات الإقليمية؛ ويقترح أيضا إجراءات أو طرائق لضمان تغلب النهج السلمي.

السيد الشناوي، سكرتير ثاني، البعثة الدائمة لمصر

أثار السيد الشناوي نقطتين محددتين، أولاها أن الحكم الوارد في المادة ٢٤ يدعو إلى تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن التقرير السنوي للمجلس لا يشمل في غالب الأحيان أي مسائل موضوعية ولكنه فقط يفهرس اجتماعات المجلس ووثائقه. وقال إن هذا النهج يعكس غيابا للشفافية في طريقة تعامل مجلس الأمن مع الجمعية العامة، وشدد على حاجة المجلس إلى إصلاح طرائق عمله. وثانيا، شدد على أن الجمعية العامة هي الهيئة التي تمثل عامة الأعضاء في المنظمة وليس المجلس.

السيد جون فرانسوا زينسو، وزير مستشار، بعثة بنن

لاحظ السيد زينسو بأن هناك مسائل هيكلية وتشغيلية تتجاوز ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتفاعله مع مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، اقترح إنشاء منتدى يشمل مجلس الأمن والمجلس الاجتماعي والاقتصادي ووكالات الأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لمعالجة هذه المسائل. واقترح أن ينظر المنتدى بانتظام في التقرير والتحليل المتعلقين بحالات الصراع المقدمين من كل وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة التي لديها خبرة في الحالة على أرض الواقع. وسيوفر هذا الترتيب تقييما منهجيا، مما سيسمح لمجلس الأمن أن يركز عمله بشكل أخص على معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

سعادة السيد حميد شبار، نائب الممثل الدائم للمغرب

لاحظ السفير شبار أن من الضروري تحديد أساس لتوافق الآراء بشأن منع الصراعات لأن الإنفاق العسكري وكذلك تجارة الأسلحة زادا خلال السنوات العشر الأخيرة. واستنادا إلى ذلك، اقترح أن تعمل الأمم المتحدة على أساس الأبعاد التشغيلية والإنذارات المبكرة بغية ضمان عدم انتشار الصراعات القائمة إلى دول أخرى. وفيما يتعلق بإصلاح إدارة الشؤون السياسية، اقترح أن على الأمم المتحدة أن تنظر إلى الأهداف النهائية لعملية إعادة هيكلة إدارة الشؤون السياسية بدلا من التركيز على عدد الوظائف التي ينبغي إنشاؤها.

سعادة السيد جون - مارك هوشيت، الممثل الدائم للكسمبرغ

شدد السفير هوشيت على الحاجة إلى مواصلة التفكير في طبيعة التفاعل والاتساق المنهجي، والإدارة الفعالة للصراعات، فضلا عن الحاجة إلى توفير إطار للإدارة البناءة لصراع الهوية وإدارة التنوع. وشدد على ضرورة تفاعل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون لأنه يعتبر هذه العناصر أساس المفهوم الذي تقوم عليه جهود المنع. وفيما يتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة، لاحظ أن من الأساسي اعتماد نهج يعالج كل أوجه الصراع. وبينما شدد على الحاجة إلى إعطاء المزيد من الأهمية للإنذار المبكر، فإنه أشار إلى أن الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تتوافر لها المعلومات والوسائل اللازمة لتطبيق إدارة فعالة للمعارف. وأيد موقف السيد دينغ بشأن الحاجة إلى توفير إطار الإدارة البناءة لصراع الهوية وإدارة التنوع.

السيد الحسجي سيي، مستشار ثاني، البعثة الدائمة للسنغال

لاحظ السيد سيي أن من الضروري تحديد ولاية هيئات الأمم المتحدة المختلفة في مجال منع الصراعات. وردد ضرورة اعتماد نهج استباقي. وشدد على أنه ينبغي لممثلي أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تقوم بدور في تقديم الإنذار المبكر، مما سيمنع أيضا أزمة إنسانية. وأخيرا، شدد على الحاجة إلى توفير نظام إنذار مبكر يساعد مجلس الأمن في اضطلاعهم بدور استباقي في منع الصراعات والحفاظ على السلام والأمن.

السيدة مارغريت فوغ، نائبة مدير شعبة أفريقيا الأولى في إدارة الشؤون السياسية (ميسرة)

في معرض تلخيص المناقشات التي جرت في الجلسة الأولى، أشارت الميسرة، السيدة فوغ، إلى قيام السيد إغلاند بتمهيد السبيل بالإشارة إلى أنه بينما يمثل منع الصراعات الغرض الرئيسي للأمم المتحدة، فإن موارد قليلة جدا تركز لجهود المنع. ومع ذلك، أُحرز تقدم، إذ أن عدد الصراعات يقل الآن بنسبة ٥٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٨٩. ولاحظت أن البروفسور دينغ أبرز التوازي بين حالات التشرد الداخلي، وتدفقات اللاجئين، والصراعات الأكثر عمقا، لأن العنصرين الأولين من الأعراض. وقام أيضا بفهرسة طبيعة الصراعات، وما ينبغي القيام به، ومن أكثر أهلية للقيام به، وشدد على أن بعض الحالات قد تتطلب جهودا أطول أجلا والحاجة إلى الاهتمام عن كثب بمعلومات الإنذار المبكر. وفيما يتعلق ببناء السلام، أشارت إلى كشف السيد أوتوبو عن أن هناك ميلا إلى عودة حالات الصراع أو اندلاعها من جديد، مع عودة خمسين في المائة من البلدان التي خرجت من الصراع إلى هذه الحالة. وهناك حاجة إلى تعزيز بناء السلام كاستراتيجية وقائية، مع الانتباه إلى أن الموارد المخصصة لعمليات حفظ السلام تفوق ثلاثين ضعفا تلك المكرسة لبناء السلام.

وتطرق إلى زاوية حقوق الإنسان من منع الصراعات، وأشارت إلى ذكر السيد مبايدجول بأن حقوق الإنسان إحدى الدعائم الثلاث المترابطة، إلى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسلم والأمن، التي يجب أن يقوم عليها كل عمل الأمم المتحدة. ومجلس الأمن بحاجة إلى الوصول إلى معلومات حقوق الإنسان والمهارات لدمج حقوق الإنسان في الجهود التي يبذلها لمنع الصراعات. وأشارت إلى قوله بأن مفهوم الأمن يتطور مع الجهود المبذولة لدمج حقوق الإنسان، وبناء السلام، وحفظ السلام في جهود المنع. وشددت على أن دور الآليات والإجراءات الخاصة يمكن أن يساعد في تعزيز جهود المنع وأن مجلس الأمن قد يود النظر في طلب إحاطات ومذكرات توجيهية دورية عن حالات خاصة.

وقالت السيدة فوغ إن السيدة سالي فيغان وايلز طرحت سؤالا حرجا يتعلق بتحديد الأسباب الجذرية للصراعات قبل أن تحدث وطريقة معالجتها خلال حدوثها وبعده. وتم أيضا التأكيد على النهج الشمولي لمنع الصراعات وإدارتها رغم الاعتراف بالخلل الوظيفي الناشئ عن هيكل الأمم المتحدة. ورغم ذلك فإن تحالفا شاملا برعاية الأمم المتحدة يبذل جهودا لضمان تنسيق أفضل لأنشطة المناطق دون الإقليمية والجهات الفاعلة المحلية. وتم التسليم أيضا بأن المجلس لا يزال يكتفي بردود الفعل إزاء الأحداث بدلا من استباق وقوعها بسبب الحذر

المحافظ والمتأصل فيه. وهناك حاجة إلى النظر بمزيد من النقد إلى الأنواع الجديدة من الصراعات، بما فيها تلك المتأثرة بالمناخ.

ولاحظت أن ممثل قطر شدد، في جملة أمور، على أهمية إيلاء قدر أكبر من جهود المنع؛ والحاجة إلى المزيد من الفعالية في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، والمنظمات الإقليمية، وتعزيز "علبة الأدوات السياسية". وشددت ممثلة المملكة المتحدة على الحاجة إلى عدم الاكتفاء بنشر عمليات حفظ السلام، وعلى الحاجة إلى المزيد من المناقشة بشأن طريقة تنشيط المجلس؛ والنظر عن كثب إلى العلاقات القائمة بين المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مع إجراء المزيد من المناقشات بشأن المسائل المتعلقة بالفصل الثامن من الميثاق. وأشارت السيدة فوغ إلى تشديد ممثل فرنسا على أن منع الصراعات يتسم دائما بالصعوبة؛ والحاجة إلى المزيد من التعاون بشأن منع الصراعات وتعزيز المتطلبات السياسية فضلا عن معالجة جذور الصراعات. واقترح أيضا أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في الطريقة التي يمكن بها أن يجمع على نحو أفضل القدرات اللازمة للنظر في الأسباب الجذرية للصراعات، مع ملاحظة أن المجلس يمكن أن يستفيد من المزيد من إحاطات الأمين العام، خاصة بشأن المسائل الشاملة لعدة قطاعات. وأخيرا، كانت هناك دعوة إلى استخدام "صيغة آريا" بشكل أكبر وكذلك إلى حاجة الأمم المتحدة إلى دراسة طريقة مساعدة الدول الأعضاء على معالجة تحديات الموارد الشحيحة.

ولاحظت السيدة فوغ أن ممثل السودان حذر من العمليات التي لا تحترم السيادة بوصفها ضمانا لإيلاء الأولوية للوطن، بينما شدد ممثل سيراليون على الحاجة إلى النظر في الأبعاد المتعددة للصراعات، واستخدام المساعي الحميدة من أجل فهم أفضل للصراعات. وأشارت إلى أن ممثل غابون شدد على الحاجة إلى تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية، وأن ممثل غينيا شدد أيضا على دور الأمين العام ومسؤوليته في إطار الفصل السادس لإثارة القضايا وتقديمها إلى المجلس. وفي الختام، أشارت إلى تشديد ممثل بنن على الحاجة إلى تجاوز وحل المشاكل الهيكلية المتصلة بطرائق معالجة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجموعة الإنمائية لإدارة الأسباب الجذرية للصراعات. ولفتت الانتباه إلى تشديد الممثل الدائم للكسمبرغ على الحاجة إلى مواصلة التفكير في طبيعة التفاعل والاتساق المنهجي، والإدارة الفعالة للصراعات، فضلا عن الحاجة إلى توفير إطار للإدارة البناءة لصراع الهوية وإدارة التنوع.

الجلسة الثانية: فرص التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء

أ - كيف يمكن إنشاء الشراكات وتطويرها؟ وكيف يستطيع المجلس أن يستفيد بشكل كامل مما تقدمه المنظمات العاملة في الميدان من معلومات وإنذارات مبكرة بشأن الحالات القائمة؟ وكيف يستطيع المجلس تعزيز دعمه للشركاء العاملين في مجال منع نشوب الصراعات أو حلّها، وخصوصاً المنظمات الإقليمية؟

د. كويسى أنينغ، مركز كوفي عنان، أكرا، غانا (مُيسّر)

د. أنينغ، قدّم المشاركين في الجلسة ودعا كلاً منهم إلى تقديم مشاركته بشأن موضوع النقاش والمسائل المتصلة به.

سعادة السيد خواو مانويل غويرا سالغويرو، الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، رئاسة الاتحاد الأوروبي

السفير سالغويرو، أشار إلى المجموعة الواسعة من أدوات الاتحاد الأوروبي المتاحة للتعاون مع الأمم المتحدة عموماً ومع مجلس الأمن خصوصاً. ولفت الانتباه أولاً إلى الممثلين الخاصين التابعين للاتحاد الأوروبي كمثال على مشاركة الاتحاد الأوروبي، على المستوى العالمي، في منع نشوب الصراعات وفي تسويتها وفي إدارة الأزمات في مناطق مثل منطقة البحيرات الكبرى والسودان. وأشار إلى أنه حتى عام ٢٠٠٦، كان هناك آلية الاتحاد الأوروبي للرد السريع التي تتيح التصدي، على نحو أكثر تركيزاً، لحالات الأزمات والأزمات المحتملة في بلدان ثالثة، والتي شملت الاضطلاع بعدد من العمليات في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٦، وضع الاتحاد الأوروبي أيضاً شراكة الاتحاد الأوروبي للسلام والأمن والتنمية في القرن الأفريقي، وفورّ بالتالي نهجاً شاملاً لمنع نشوب الصراعات، وعمل على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والاضطرابات، كما أنشأ إطاراً سياسياً للمبادرات الإقليمية. وكشف أنه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، استبدلت بآلية الرد السريع أداة تحقيق الاستقرار التي نظّمت طرق مواجهة الاتحاد الأوروبي للأزمات على المدى القصير وال المدى المتوسط (لفترة تصل إلى ٢٤ شهراً). وعلى المدى الأطول، كان لدى الاتحاد الأوروبي مرفق السلام الأفريقي الذي يُقصد منه تقديم الدعم إلى المنظمات الأفريقية والمساعدة في بناء قدراتها في عمليات السلام بوسائل منها المرونة في التمويل. وشدد السفير سالغويرو على أهمية بناء القدرات، مسلطاً الضوء على مشاركة الاتحاد الأوروبي في إنشاء القوة الاحتياطية للاتحاد الأفريقي والمكاتب

الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، وكذلك النظام القاري للإنذار المبكر للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

وفيما يتعلق بالمستقبل، قال السفير سالغيرو إن الاتحاد الأوروبي اعتزم اعتماد الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وخطة العمل الرامية إلى تنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وذلك أثناء انعقاد مؤتمر القمة المقبل بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في لشبونة. وقد وضع الاتحاد الأوروبي عدة أولويات في مجال السلام والأمن، مثل الحوار بشأن أسباب الصراعات، وتعزيز تبادل المعلومات وتطبيق مفهوم الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وكان العمل يجري على صياغة ورقة مفاهيم لتعزيز اتساق مختلف الأدوات. وأورد السفير سالغيرو عدداً من الاقتراحات للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وهي: (١) كفالة إجراء حوارات، على نحو أكثر تواتراً، بشأن صون السلام والأمن، عن طريق استخدام هيكل الأمانة العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة؛ (٢) تعزيز التعاون بشأن جوانب حفظ السلام المتعدد الأبعاد بما في ذلك الشرطة وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن؛ (٣) إقامة تنسيق وتعاون خاصين بحالات الأزمات التي تشترك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مواجهتها؛ (٤) تنظيم تمارين منهجية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لكي يتعلم القائمون على العمليات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من الدروس المستفادة؛ (٥) تعزيز مشاركة الاتحاد الأوروبي في لجنة بناء السلام، مع الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي كطرف عالمي فاعل رئيسي وكمساهم كبير بالأموال والأدوات والوسائل في مجال أنشطة بناء السلام.

سعادة السيد فيرناندو مارزو فالتزويلا، رئيس وفد المفوضية الأوروبية إلى الأمم المتحدة

السفير فالتزويلا، قال إن الاتحاد الأوروبي وأفريقيا يعملان على تعزيز علاقتهما باتجاه تحقيق شراكة استراتيجية مشتركة جديدة على المستوى نفسه، على أن تُعتمد هذه الشراكة في مؤتمر القمة الذي سيعقد في لشبونة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. ومثل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن أولوية في هذه الشراكة في إطار مبدأ ”تولي الاتحاد الأفريقي زمام الأمور، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي“. واستفاد الهيكل من قدرة الاتحاد الأوروبي على اللجوء إلى مجموعة واسعة النطاق من الأدوات المتناسقة - الحوار السياسي؛ وعمليات دعم السلام ومختلف الأدوات المالية - في جميع مراحل دورات الصراع، وكذلك من قدرته على بناء الجسور مع الجهود الإنمائية الأطول أجلاً. وكانت البرمجة المشتركة للأنشطة الإنمائية التي تبذلها المفوضية الأوروبية على الصعد القطرية، والحوار السياسي الذي عززته مع البلدان الشريكة، محورية في الجهود التي بذلتها المفوضية الأوروبية في مجال منع نشوب الصراعات.

وقد عمل الهيكل على معالجة مصادر الضعف في هذا الحوار ونتائجه وأسهم في بناء استراتيجيات فعالة تعود ملكيتها إلى البلدان. وأنشأت المفوضية الأوروبية مرافق أفقية مع شركائها الأفارقة لدعم هيكل السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي: فقد دعم مرفق السلام الأفريقي التابع لصندوق التنمية الأوروبي عمليات دعم السلام في أفريقيا (التي يرتبط معظمها ارتباطاً وثيقاً مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو جرى في إطار تفاعل وثيق مع هذه القرارات) بالإضافة إلى قدرات الاتحاد الأفريقي. واضطلع صندوق التنمية الأوروبي أيضاً بدور أساسي في التعزيز المؤسسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي، في حين عملت برامجه الإقليمية في مجال قدرات في مجال السلام والأمن، مثل نظم الإنذار المبكر، على الصعيد دون الإقليمي. وبدأ مرفق جديد، هو أداة الاستقرار، بالعمل في عام ٢٠٠٧ لتوفير استجابة سريعة ومرنة للاحتياجات الملحة في مجال السلام والأمن (الوساطة، وتدابير بناء الثقة، ودعم سيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعدالة الانتقالية وما إلى ذلك) وجرى اتخاذ تدابير أثناء هذا العام في عدد من البلدان الأفريقية، غالباً بالتضافر مع جهود الأمم المتحدة.

واستخلص السفير فالنزويلا عبرتين من تجربة المفوضية الأوروبية حتى الآن. أولاً، يُعدّ بناء القدرات على جميع الصعد بالغ الأهمية بالنسبة إلى إحراز أي تقدم في الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وكان لا بد من تعزيز القدرات التي تملكها أفريقيا بطريقة مستدامة، مما استغرق وقتاً وتطلّب التخطيط على الأجلين المتوسط والطويل. وشكّلت خطة الأمم المتحدة العشرية لبناء القدرات النهج الصحيح في هذا السياق. وكان لا بد من التقليل إلى أدنى حد من تكاليف المعاملات والأعباء الإدارية التي تتحملها المؤسسات الأفريقية، مما تطلّب تعزيز الاتساق والتنسيق بين الشركاء الدوليين؛ وكان لا بد من تحسين آليات التنسيق القائمة وتجاوز التبادل الحالي المفيد للمعلومات للوصول إلى البحث المحدد عن الاتساق وأوجه التآزر. وكان لا بد أيضاً من تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لمواءمة الجهود المبذولة في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، على سبيل المثال فيما يتعلق بالنظام القاري للإنذار المبكر. وكان من الضروري أيضاً توفير تمويل يتسم بقدر أكبر من الاستدامة ويمكن التنبؤ به. وكان الدعم السياسي الذي قدمه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عنصراً أساسياً في جميع هذه المسائل. ثانياً، توجّب على مجلس الأمن تعزيز مدى استفادته من وفرة المعلومات والتحليلات المتعلقة بمنع نشوب الصراعات التي تملكها المؤسسات العاملة في الميدان. وكان تفاعل شبكة وفود المفوضية الأوروبية التي تدير المساعدة في معظم البلدان الأفريقية إن لم يكن فيها جميعاً، مع شركائها من الأمم المتحدة كبيراً على الصعيد القطري. ولكي ينعكس هذا التعاون على الصعيد الميداني، دخلت

المكاتب والإدارات المختصة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ومقر الاتحاد الأوروبي في حوار منتظم، أثناء السنوات الأربع الأخيرة، بشأن منع نشوب الصراعات، كما عملت على تبادل التحليلات، ولكن في حالات عديدة أيضاً، على تنسيق الإجراءات وعلى التعاون في الميدان. ورأى أن بإمكان مجلس الأمن البحث في كيفية الاستفادة من هذا الحوار. وينبغي أن يوفر التطوير المقرر لقدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات أيضاً الموارد اللازمة للاتصال، بطريقة أكثر منهجية، بالمؤسسات العاملة في الميدان وتقديم ما ينتج عن ذلك من معلومات وتحليلات إلى مجلس الأمن والهيئات التابعة للأمم المتحدة.

سعادة السيدة ليلي هانيترا راتسيفاندريامانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

السفيرة راتسيفاندريامانانا، شددت على الدور المحوري لهيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يشمل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وفريق الحكماء. وتجلى التعاون القائم في مجال منع نشوب الصراعات في الاجتماع الذي عقد بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠٠٧، وكذلك في تبادل البعثات وفي التعاون والتنسيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة.

كما يشمل هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي القوة الاحتياطية الأفريقية. وكانت هذه القوة قيد الإنشاء بمساعدة إدارة عمليات حفظ السلام، التي كانت قد أرسلت فريقاً إلى أديس أبابا للعمل مع شعبة دعم العمليات التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. ومن العناصر الأخرى المكوّنة لهذا الهيكل، نظام الإنذار المبكر في القارة الذي بدأ يضطلع بعمله، كما افتتح فريق الحكماء رسمياً وياشر القيام بمهامه. وأشارت، فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى أن هذه الأخيرة قد قدمت مؤخراً توصيات إلى الأمين العام.

د. سارجوه باه، من مركز التعاون الدولي، جامعة نيويورك

د. سارجوه باه، شدد على أن أي شراكة بين الأمم المتحدة والكيانات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي أن تركز على مبادئ المزايا النسبية، والتكامل والملكية والالتزام على حساب الكيانات الأفريقية. ويفضل التعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور ومناطق أخرى، بات الانتقال من النهج المخصص الحالي إلى شراكة أكثر تنظيماً ضرورة ملحة. ورأى أن مسألة إصلاح مجلس الأمن تشكل جزءاً من

عملية أوسع نطاقاً تكمن في تحديد الشراكة، متسائلاً عن الطريقة التي قد يؤثر بها إصلاح مجلس الأمن في جهود منع نشوب الصراعات التي يبذلها المجلس في أفريقيا خصوصاً، وفي صون السلام والأمن الدوليين عموماً. وفي رأيه، إن إصلاح المجلس بحيث يضم أعضاء دائمين من أفريقيا سيضمن "الاستمرارية" للمجلس إذ سيكفل هؤلاء الأعضاء مشاركة المجلس، على نحو متسق ودائم، بدلاً من الشكل الحالي الذي شجّع على المشاركات المخصصة، التي لا تؤدي غالباً إلى النتائج المتوخاة.

ورأى د. باه أن مجلس الأمن وشركاءه الأفارقة، مثل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأجهزة صنع القرار التابعة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية يجب أن تستكشف الخيارات المتعلقة بإنشاء آليات منظمة لكفالة الفعالية والكفاءة والاتساق في التنسيق فيما بينها. وفي هذا السياق، كان هناك حاجة ملحة للمشاركة في مختلف الديناميات والمتطلبات السياسية في هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، في حين أن أعضاء مجلس السلام والأمن والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لا يملكون حق النقض، لا ينطبق الأمر نفسه على مجلس الأمن حيث تؤثر المصالح الوطنية للدول دائمة العضوية، في أغلب الأحيان، على مواقف المجلس فيما يتعلق بالمسائل الحرجة. وشكّلت المحاولة المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتسوية الصراع في كوت ديفوار مثلاً هاماً عن تفاعل ثلاثي الأطراف قد يقدم دروساً مفيدة لمبادرات منع نشوب الصراعات التي ستطرح في المستقبل والتي سيشارك فيها مجلس الأمن وشركاؤه الأفارقة.

وطرح السيد باه أيضاً مسألة توفير الموارد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الشؤون المالية لدعم جهود منع نشوب الصراعات في أفريقيا. وأشار إلى أن الترتيبات المالية الحالية ليست كافية على الرغم من أن منع نشوب الصراعات يعد حالياً أقل تكلفة من إدارة الصراعات على الصعيدين الإنساني والمادي على السواء. وأنفقت الأمم المتحدة والجهات الأخرى العاملة في مجال حفظ السلام بلايين الدولارات على عمليات للسلام لم تكن لتصبح ضرورية لو كانت الأدوات الصحيحة لمنع نشوب الصراعات قد استُخدمت في الوقت المناسب. ويمكن لمرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي أن يشكل نموذجاً لتمويل مبادرات منع نشوب الصراعات التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ويتعين على مجلس الأمن أن يبحث عن سبل أخرى لكي تكون وسائل المكافأة والعقاب في متناول شركائه الأفارقة. وسيجعل توفير موارد يمكن التنبؤ بها المكافأة أكثر إغراء مع جعل العقاب أكثر قسوة في الوقت نفسه.

السيد حسن حسن، سكرتير أول، البعثة الدائمة للسودان

السيد حسن، اعترف بتكامل دوريّ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشكل عام، وبشكل أكثر تحديداً التعاون بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وشدد على الحاجة إلى أن تفعيل الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بشكل كامل، بما أنه سيعزز بشكل ملحوظ فعالية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وشدد السيد حسن على أهمية الاستثمار في بناء القدرات، لكنه حذر في الوقت نفسه من تلك الحجج التي تُوحي بأنه لا يمكن استخدام الولايات المنصوص عليها في إطار الفصل الثامن نظراً لانعدام خبرة المنظمات الإقليمية. ووصف هذه الأفكار بأنها ذريعة. وأفاد بأنه لا يمكن اكتساب الخبرة في ميداني منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات إلا عن طريق عملية "التعلّم بالممارسة". بالإضافة إلى ذلك، نبّه إلى أن أي تعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخصوصاً في مجال منع نشوب الصراعات، ينبغي أن يتم في إطار الاحترام الكامل لسيادة البلدان المعنية. وأخيراً، قال إن عدم تمثيل البلدان الأفريقية بشكل دائم في مجلس الأمن لا يزال يقوض إمكانية تحقيق تعاون فعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وحيث أن معظم البنود المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن تتصل بالقارة الأفريقية، فإنه رأى أنه لم يعد في الإمكان تأجيل الإصلاح الحقيقي للمجلس نفسه، مع أخذ التطلعات المشروعة لأفريقيا في الحسبان.

السيد سيدهارتو سوريو ديوروي، سكرتير أول، البعثة الدائمة لإندونيسيا

أشار السيد سوريو ديوروي إلى أن الاتحاد الأفريقي قدم إسهاماً مهماً لتعزيز صون السلام والأمن الدوليين في أفريقيا، ودعا إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. وأعلن أن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يكون مفيداً في عملية تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ولاحظ السيد سوريو ديوروي أيضاً أن تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قد يمثّل سابقة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى في أنحاء العالم. وبعد التسليم بأن الموارد هي في يد الدول الأعضاء وليست في يد مجلس الأمن أو الأمانة العامة، تساءل عن السبل الممكنة التي يستطيع مجلس الأمن عن طريقها أن يساعد في معالجة مسألة شح الموارد المرصودة لمنع نشوب الصراعات.

السيدة مرابط، سكرتيرة أولى، البعثة الدائمة للمغرب

أشارت السيدة مرابط إلى أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يشكل عاملاً متزايد الأهمية في عالم اليوم، فأكدت الإنجازات التي نجحت مؤخراً مجموعة من المنظمات الإقليمية في تحقيقها. وقالت إن الاتحاد الأفريقي على سبيل المثال لديه القدرات المناسبة في مجال حفظ السلام وبدرجة أقل في مجال منع نشوب الصراعات. بيد أنها حذرت من أن الاتحاد الأفريقي لن يتسنى له النجاح في جهود المنع إلا بقدر ما تتاح له الوسائل والموارد الكافية. ولزيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أكدت السيدة مرابط أنه ينبغي أن تقام شراكة من هذا القبيل في إطار الأمم المتحدة على أساس متعدد الأبعاد. ولهذه الغاية، سيكون من المهم تفادي الهياكل الجامدة وإنشاء "مؤسسات تتسم بالمرونة" تعقد من خلالها على سبيل المثال اجتماعات رفيعة المستوى بصورة دورية إضافة إلى مشاورات عملية ومحددة الهدف. وقالت إن المغرب يرى أن اتخاذ المسؤولين في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إجراءات منسقة من قبيل تقديم إحاطات إعلامية مشتركة للمبعوثين الخاصين لكل منهما قبل انعقاد مجلس الأمن يمكن أن يكون أمراً مفيداً. وأكدت السيدة مرابط أهمية التحول من ثقافة "رد الفعل" إلى ثقافة "المنع"، مشيرة إلى أنه لما كانت المنظمات دون الإقليمية لا صلة لها عادة بأي تصورات مسبقة لعدم الثقة، فيمكنها أن تؤدي دوراً هاماً في كفالة الاستقرار دون الإقليمي وأن تقدم سبلاً جديدة للتعامل مع منع نشوب الصراعات. ويمكن للمنظمات دون الإقليمية أن تسهم في منع نشوب الصراعات باتباع نهج متعدد الأبعاد وكذلك بالمشاركة في المجالين الاقتصادي والإثني.

السيد تيتي أنطونيو، وزير مستشار، البعثة الدائمة لأنغولا

أثنى السيد أنطونيو على عمل الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها كأداة هامة "للاستماع إلى صوت أفريقيا" وتقديم مقترحات ملموسة إلى مجلس الأمن من أجل أنشطة المنع. لكنه أفاد بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتيقن من أن مجلس الأمن ينفذ مقترحات وتوصيات الفريق العامل المخصص من الناحية العملية. فإجراء المتابعة ذاك يتسم بأهمية خاصة لأن التوصيات توضع عادة في نهاية فترة الرئاسة والعضوية في مجلس الأمن. وشدد السيد أنطونيو على الحاجة إلى حضور أقوى للأمم المتحدة في الميدان، مؤكداً من جديد ضرورة مراعاة صوت القارة الأفريقية، وأضاف أن مؤسسات البحوث والجامعات الأفريقية يمكنها أن تكون مورداً مفيداً للغاية وسيكون من المفيد الإصغاء لوجهات نظرها الميدانية والاستفادة منها. وأشار إلى أن مجلس الأمن لن يفلح

بالكامل في تطلعاته إلى منع نشوب الصراعات وأداء دور فيها ما لم يكن في مقدوره الإصغاء إلى وجهات نظر مختلف الأطراف المؤثرة وتفهمها ولا سيما أولئك المعنيين بالأمر في الميدان.

السيد طارق الأنصاري، سكرتير أول، البعثة الدائمة لقطر

طلب السيد الأنصاري، في معرض إشارته إلى مؤتمر القمة المقبل المشترك بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي الذي سيعقد في ليشبونة، إيضاحاً لما يعنيه الدكتور باه عندما دعا إلى إقامة شراكة "متوازنة ومتبادلة" بين المنظمتين.

سعادة السيد إيا تيدجاني، نائب الممثل الدائم للكاميرون

أشار السفير تيدجاني إلى أن القارة الأفريقية كانت دوماً المنطقة الأكثر تضرراً بالصراعات المسلحة، فدعا إلى إقامة شراكة أكثر فعالية بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن. وأثنى على عمل الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها بوصفه منتدى لإرساء أسس التنسيق والتعاون على النحو المناسب بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عند التصدي للصراعات في أفريقيا. وأكد السفير تيدجاني أن بعثات مجلس الأمن تمثل أداة قيمة في مجال الدبلوماسية الوقائية لأنها تتيح للمجلس جمع معلومات مباشرة والاشتراك مع جميع الأطراف المؤثرة في الميدان. ورأى أن تلك البعثات يمكنها أن تفيد أيضاً في تحسين علاقات مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأضاف السفير تيدجاني أنه مع مراعاة الدروس المستفادة من دارفور، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لإقامة تعاون ثلاثي الأطراف بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها.

وردّاً على السؤال الذي طرحه ممثل قطر، أشار الدكتور باه إلى زمبابوي موضحاً أن أي نوع من الشراكة المقامة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ينبغي أن يتجاوز نطاق الشخصيات ويركز عوضاً عن ذلك على مسائل استراتيجية أوسع نطاقاً. وذكر ثلاث نقاط أساسية ينبغي الاسترشاد بها في إرساء شراكة دائمة وقيمة وهي: الاحترام المتبادل؛ تحديد الأهداف المشتركة؛ الاتفاق على الاستراتيجيات المشتركة اللازمة لمراعاة الأهداف المحددة. وحذر الدكتور باه من أن اتباع نهج "مخصص" لن يتيح الاستمرارية، مسلطاً الضوء على أن تلك الشراكة ينبغي أن تكون إيداناً بوضع آلية ملموسة تقوم على أساس استراتيجية مشتركة.

واقترحت السفيرة راتسيفاندريهامانانا في معرض تعليقاتها الختامية النظر في السبل التي من شأنها أن تزيد بأقصى قدر ممكن من فعالية الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات

الإقليمية وبوجه خاص تلك الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأشارت إلى أن دارفور خير مثال على ذلك حيث أثبتت مدى صلاحية هذه الشراكة. بيد أن الحقائق في دارفور أبرزت أيضاً ضرورة الاشتراك مع سلطات البلد المضيف المعني والتعاون معها. وأكدت أهمية تبادل المعلومات بين المنظمتين فشجعت على توطيد علاقات تعاون بشأن المسائل المتصلة بمنع نشوب الصراعات إضافة إلى الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. وأخيراً تطرقت السفيرة راتسيفاندريهامانا إلى مسألة الموارد، فأكدت ضرورة إعادة النظر في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بهدف تيسير تمويل عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالنيابة عن المجتمع الدولي.

وأكد السفير فاليتزويلا في تعليقاته الختامية الأهمية الاستراتيجية للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي مشيراً إلى أن هذا التعاون يجري أيضاً على ثلاثة محاور مع الأمم المتحدة. وسلم بأهمية الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة مؤكداً أن المشروعات مستمدة من الشمولية نظراً إلى أن الأمم المتحدة هي وحدها التي يمكن أن تضيء الصبغة الشرعية على الإجراءات المتخذة باسمها على المستوى الدولي. وقال إنه ينبغي تشجيع التعاون بين مختلف المنظمات الإقليمية وتطويره لكن من المهم في نهاية المطاف ألا يغرب عن البال أن الأمم المتحدة تمثل الهيئة الوحيدة القادرة على تقديم هذه المشروعات الشاملة.

الدكتور كويسى أنينغ، مركز كوفي عنان، أكرا، غانا (ميسر)

في معرض اختتام الجلسة، أقر الدكتور أنينغ أن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أصبحت بشكل متزايد "متعددة المستويات ومكثفة" على نحو أكبر. وأشار إلى أن ازدياد عدد قرارات مجلس الأمن التي تتناول مسائل منع نشوب الصراعات والمنظمات الإقليمية هو اعتراف من المجلس بالدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وفي معرض تأكيده أن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تشهد في الوقت الراهن تطوراً فريداً من نوعه، شدد على عدد من المجالات الهامة التي يلزم فيها التحسين وهي: '١' توفير تعريف أوضح لما تعنيه "الشراكة"، بما في ذلك تحديد نوع وطبيعة وتوزيع المسؤوليات بين الشركاء؛ '٢' مراعاة الدروس المستفادة وعلى وجه التحديد الحاجة إلى "إضفاء الصبغة المؤسسية على نحو مرن"؛ '٣' تعزيز بناء القدرات المستدامة على جميع الصعد في مجال منع نشوب الصراعات؛ '٤' اعتماد نهج يتسم بقدر أكبر من الاتساق والتنسيق في إقامة الشراكات؛ '٥' تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الخارجية والتعاون في الوقت نفسه فيما بين مختلف المنظمات دون الإقليمية الأفريقية.

الجلسة الثالثة - التعاون فيما بين هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية

زيادة تفاعل مجلس الأمن مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام وآلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

سعادة السيد مارسيلو سباتافورا، الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (ميسر)

أكد السفير سباتافورا أن التفاعل بين مختلف هيئات الأمم المتحدة بشأن منع نشوب الصراعات يقوم على المبدأ المتمثل في أن عملية المنع ليست حكراً على جهاز واحد لكنها مسؤولية تتقاسمها جميع الدول الأعضاء. وبينما ينبغي أن يكون تولي الأعضاء "لزام الأمور" هو محور استراتيجية الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات، أكد السفير سباتافورا أنه ينبغي لكل جهاز أن يقوم بما يحسن صنعه ويجاهد لتكملة سياسات وأنشطة الأجهزة الأخرى. فالجمعية العامة لم توفق في جهود منع نشوب الصراعات في الوقت الراهن ولذلك كان على المجلس التدخل. بيد أن فعالية جهود المجلس تستند إلى مقدرته على كسب ثقة الدول الأعضاء ودعمهم وعلى سد الثغرات القائمة بين القول والواقع وبين الالتزامات والموارد الضئيلة وبين الإنذار المبكر والإجراء السريع. ومسألة اشتراك أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية في تولي زمام الأمور في مجال المنع أمر شديد الأهمية، وبناء على ذلك يجدر استكشاف سبل التنسيق بين رؤساء المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأفاد السفير سباتافورا بأن روح الفريق تعد عنصراً أساسياً تبنى عليه أوجه التكامل لدى كل جهاز.

سعادة السيد بيتر موري، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، الرئيس المشارك لمجموعة أصدقاء الجمعية العامة المعنية بمنع نشوب الصراعات

أشار السفير موري إلى جملة أمور منها القرارات ١٣٦٦ (٢٠٠١) و ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و A/RES/57/337 إضافة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي والمناقشات المواضيعية وإنشاء وحدة دعم الوساطة ولجنة بناء السلام، فحذر المشاركين من التقليل من شأن التقدم الذي أحرز بالفعل في مجال منع نشوب الصراعات حتى وإن كان النجاح كما سلم به محدوداً. وأكد الحاجة إلى إعطاء مضمون عملي للمعلومات المقدمة من شتى الهيئات الحكومية الدولية وتنفيذها وقدم الاقتراحات التالية فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وهي: وضع قائمة مرجعية بالأهداف؛ إضافة تفاصيل إلى تقارير الأمين العام بشأن السبل التي تجري بها معالجة منع نشوب الصراعات؛ توفير وقت إضافي لإجراء هذه المناقشات في

المجلس؛ تشجيع الأمين العام على الاستفادة بدرجة أكبر من المادة ٩٩؛ النظر في استخدام منهجيات تقييم المخاطر المستخدمة في الوقت الراهن في القطاع الخاص؛ تعزيز القدرات التحليلية للأمانة العامة؛ الاستفادة بدرجة أكبر من مجموعات الأصدقاء والاجتماعات والحلقات الدراسية التي تعقد على أساس صيغة آريا؛ الطلب إلى الممثلين الخاصين في أفريقيا إتاحة الدروس المستفادة؛ الطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن المنجزات بالاستناد إلى المؤشرات والأهداف؛ إجراء مناقشة سنوية تشكل منعطفاً في منع نشوب الصراعات في أفريقيا؛ استخدام إطار الميزنة القائمة على النتائج لمنع نشوب الصراعات؛ بحث القواسم المشتركة بين مختلف مناهج العمل لتفادي التعدي على الغير وإنشاء هيئة من الأكاديميين لإسداء المشورة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وترتيب بنود جدول أعمال كل جهاز من الأجهزة بالتسلسل.

سعادة السيد دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، الرئيس المشارك للفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات

أشار السفير كومالو إلى أن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لا يعتقدون بضرورة توسيع نطاق ولاية المجلس لتشمل منع نشوب الصراعات، فأكد ضرورة إقناع جميع أعضاء المجلس ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين فيه بوجود حاجة أساسية إلى منع نشوب الصراعات. وقال إن المجلس يعمل جيداً بعد نشوب الصراع بالفعل لكنه لم يتألف مع فكرة أنه من الأوفر مادياً منع نشوب الصراعات عوضاً عن التصدي لها في مرحلة لاحقة. وبناء على ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن يعمل الفريق الاستشاري التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع الأجهزة الأخرى على منع نشوب الصراعات. واستطرد قائلاً إنه بالنظر إلى "التركيبة النفسية" لكل من الجهازين، فإن من الصعب على مجلس الأمن أن يجتمع مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ورأى السفير كومالو بناء على ذلك أن لجنة بناء السلام عليها أن تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد.

سعادة السيد يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، رئيس لجنة بناء السلام

شكك السفير تاكاسو في التفكير التقليدي الذي يصر على أن بناء السلام ينبغي أن يتبع بصورة طبيعية حفظ السلام. وقال إن مجلس الأمن ينبغي أن يركز على منع نشوب الصراعات عن طريق الكشف عن "الاتجاهات السلبية" في الوضع على أرض الواقع وينبغي أن يقدم دعمه إلى الأمين العام في ما يبذله من جهود وقائية مما من شأنه أن يحول دون ارتداد

البلدان الخارجة من الصراع إلى العنف. وقال إن المهام الرئيسية للجنة بناء السلام تكمن في العثور على الثغرات وتحديد الأولويات وتعبئة الموارد وتحسين التنسيق بين الأطراف المعنية بالأمر.

وفيما يخص التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، أوصى السفير تاكاسو بأن يدعم المجلس ويعزز المجالات ذات الأولوية التي تحددها لجنة بناء السلام عن طريق إجراء تحسينات على أرض الواقع. وفي حالة بوروندي، يمكن للمجلس أن يدعم الحكومة في وفائها بالتزاماتها في الإطار الاستراتيجي وفي سيراليون، ينبغي للمجلس أن يدعم الحكومة في التزامها بإطار بناء السلام والتعاون. وأضاف السفير تاكاسو قائلاً إن على لجنة بناء السلام أن تواصل الحوار عن كثب مع مجلس الأمن ورؤسائه وأكد أن جلسات الإحاطة المتعلقة بمسائل خاصة ببلدان محددة ينبغي أن تكون مفيدة للمجلس وللجنة بناء السلام على حد سواء.

السيد هارفي من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة

أكد السيد هارفي في معرض إشارته إلى القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) وإلى العوامل الكثيرة المؤثرة في منع نشوب الصراعات أهمية تحقيق مزيد من تماسك الجهود الجماعية للأمم المتحدة. فالسلام الدائم يقتضي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وحالات الاستبعاد الاجتماعي إضافة إلى محاسبة أولئك الذين قاموا بخرق القانون الإنساني الدولي. وإضافة إلى ذلك ينبغي التشجيع على إقامة الحكم الرشيد والمشاركة السياسية. وأشار السيد هارفي إلى أن من المهم للغاية أن يشارك الجميع في الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات عن طريق الانتقال إلى مرحلة اتباع نهج منسق على النحو الذي تدعو إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي. وينبغي أيضاً للأمم المتحدة أن تدرس السبل الكفيلة بالجمع بين حفظ السلام والإعمار والتنمية وما إلى ذلك وينبغي لها ألا تهمس المرونة اللازمة للتصدي للأزمات الفردية. ومن المهم أيضاً الاستفادة من الممارسات الفضلى للجنة بناء السلام إلى أقصى حد. وقال إن المملكة المتحدة ترى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تولي المزيد من الأهمية لتلك المسائل وأن تعمل في آن واحد على تعزيز قدرات الأمانة العامة.

السيد خورخي كورالس، مستشار، البعثة الدائمة لبنا

أكد السيد كورالس على أن من مهام الأعضاء جميعاً تحسين الآليات اللازمة للتوصل إلى منع نشوب الصراعات. ويجب ألا تخضع الإرادة السياسية للعمل لمعايير مزدوجة، ويجب دعم المبادرات الرامية إلى المضي قدماً. وأشار إلى التحقيق المستقل في الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤ (S/1999/1257)، وقال إن بنما تؤكد أهمية

إدارة عملية تدفق المعلومات في الأمم المتحدة ولاسيما فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بحقوق الإنسان. وقال إن بنما ترى أنه يمكن لمجلس الأمن تحسين إجراءاته وأن يكون منفتحاً ومتاحاً بقدر أكبر للأطراف في الصراع.

السيد تيتي أنطونيو، وزير مستشار، البعثة الدائمة لأنغولا

قال السيد أنطونيو، بصفته رئيساً سابقاً للفريق العامل المخصص إنه كان من الصعب عقد اجتماع مشترك بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واقترح ضرورة صقل النهج المتبع. وقال إن أنغولا ترى أن الفريق العامل المخصص لم يستفد بما يكفي من عمل الفريق الاستشاري التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد جان فرنسيس زينسو، وزير مستشار، بعثة بنن

قال السيد زينسو، بوصفه قد ترأس سابقاً الفريق العامل المخصص، إن هذا الفريق حاول منح المجلس الوسائل التي تساعد على الوفاء بما عليه من واجبات قانونية بمقتضى الميثاق. وشدد على أن القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) اعتمد قبل صدور الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، بفعل مواجهة بعض المشاكل في مجال إيلاء منع نشوب الصراعات الأولوية في الجمعية العامة. وبناء عليه، تعالج ولاية لجنة بناء السلام مسألة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وشدد السيد زينسو على أهمية معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء الصراعات في الدول المتخلفة للحيلولة دون نشوبها. ومن الضروري أيضاً أن يضع المجتمع الدولي حداً للاتجاهات السلبية في هذا المجال. واقترح إنشاء منتدى بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتم تنظيمه بطريقة مشابهة للجنة بناء السلام، من أجل مناقشة هذه المسائل وتنفيذ الإجراءات التي يدعو إلى تنفيذها القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥). وذكر أن بنن تعتقد أيضاً أنه يلزم إجراء تقييم للمخاطر وتنفيذ الإجراءات التي يحددها المجتمع الدولي.

السيد محمود عبود، وزير مستشار، البعثة الدائمة لجزر القمر

أشار السيد عبود إلى التعليقات التي أبدتها ممثل المغرب في وقت سابق من ذلك اليوم، فأعلن أن تجارة السلاح ما زالت تؤجج الصراعات في أفريقيا وأشار إلى أن نسبة ٩٥ في المائة من الأسلحة الموجودة في أفريقيا ترد من الخارج، في حين أن نسبة ٨٥ في المائة من الأسلحة برمتها مصنوعة في الدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وأكد أنه يلزم معرفة منبع المشاكل ودعا صانعي الأسلحة إلى تحمل مسؤولياتهم.

السيد إيا تيجاني، نائب الممثل الدائم للكاميرون

أبدى السفير تيجاني تعليقات على مداخله السفير كومالو، فذكر أنه لا بد من توافر الإرادة السياسية للتوصل إلى تفاهم بشأن الأسباب الجذرية للصراعات. ومن المهم أيضا وجود نظام متكامل بين أجهزة الأمم المتحدة، التي على كل منها أن يؤدي ما عليه من أعمال في إطار ولايته.

السيد باتريك هيفورد، المدير القائم بالعمل بمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

أشار السيد هيفورد إلى التقرير السنوي لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا عن أسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم في أفريقيا، فقال إن الأمين العام اعتبر أنه آن الأوان لمراجعة توصيات المكتب وأن العمل على هذه العملية قد بدأ. واعتبر السيد هيفورد أن تجديد ولاية الفريق العامل المخصص سيثمر عن مقترحات هامة ومفيدة ستساعد على إنجاز الأعمال التي تنفذ حاليا بشأن منع نشوب الصراعات في أفريقيا. وسيمضي المكتب في التعاون مع أقسام الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء من أجل قطع شوط في مجال منع نشوب الصراعات في أفريقيا.

سعادة السفير دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

رد السفير كومالو على تعليقات الأعضاء، فأشار إلى أن اهتمام مجلس الأمن بدولة ما غالبا ما يجذب الجهات المانحة إليها. وأشار أيضا إلى أن مسائل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان مرتبطة ارتباطا وثيقا ببناء السلام. وقال إن الدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لم تقتنع بعد بهذا الواقع. ويعتقد السفير كومالو أن في وسع مجلس الأمن خلق الظروف المؤاتية لمساعدة الدول الخارجة من الصراع، لكنه يعتقد أن لكل جهاز دورا محددًا يؤديه بسبب ترابط هذه المسائل. وأكد أنه ينبغي لمسألة منع نشوب الصراعات أن تكون المسألة الرئيسية التي تبحثها الجمعية العامة، لكنه يفضل أن ينظر مجلس الأمن فيها، بسبب الضعف الذي تعاني منه حاليا إلى حد ما الجمعية العامة. ودعا السفير كومالو إلى الإبقاء على الفريق العامل المخصص لأنه يرفد ويعزز ما تقوم به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويود السيد كومالو أن يعقد اجتماع بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إنما يرى أن هذا الأمر غير ممكن بسبب تعنت بعض الأعضاء في الهيتين. وبالتالي، فإن النجاح، على حد قوله، يُقَيَّم في ضوء التعاون القائم على الأرض.

سعادة السفير بيتر موري، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

وافق السفير موري على الرأي القائل بتعذر عقد اجتماعات بين الهيئتين المذكورتين لمعالجة مسألة منع نشوب الصراعات ما لم تتوافر الإرادة السياسية. وأعرب عن اعتقاده أن المشكلة الحقيقية تكمن في وضع المسألة موضع التطبيق وتحويلها إلى واقع ملموس. واعتبر السيد موري أنه يجب أن تحدّد غايات ومؤشرات خاصة بمنع نشوب الصراعات على غرار غايات ومؤشرات التنمية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن اعتقاده أنه يمكن التحرك في نيويورك عبر عقد اجتماعات بصيغة "آريا" وإجراء مناقشات مواضيعية في الجمعية العامة، إلى ما هنالك. ووافق السفير موري أيضا على أنه يلزم إجراء تبادل بناء للمعلومات داخل الأمم المتحدة.

السيد بول زومانيغي، مستشار، البعثة الدائمة لغينيا

رأى السيد زومانيغي أن التنسيق والاتساق والتكامل أمور لا بد منها إذا أريد للأمم المتحدة أن تحقق أهدافها، لا سيما أن قلة من الأشخاص في الميدان تميز فعليا بين مختلف هيئات الأمم المتحدة. وأشار السيد زومانيغي إلى تعليق أبداه ممثل سيراليون من قبل، فأعرب عن اعتقاده أنه يلزم على جميع أجهزة الأمم المتحدة العمل بشكل متضافر لمنع نشوب الصراعات. وقال إن غينيا ترى أن على الجمعية العامة، في ما لو اعتمدت قرارا بشأن منع نشوب الصراعات، أن تحاول لا بل أن تتجنب جعله نسخة من القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥). وقال إن تحقيق نتائج هو المهم.

سعادة السيد مارسيلو سباتافورا، الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ [ميسّر]

اتفق السفير سباتافورا مع غينيا على أن الناس في مختلف أرجاء العالم لا يعرفون ولايات مختلف أجهزة الأمم المتحدة، لكنه شدد على أن المنظمة ككل هي التي تنفذ أحكام الميثاق. واستند إلى تعليقات السفير موري، فأشار إلى أهمية تنفيذ هذه الأحكام وتحويلها إلى واقع ملموس، ونبه مجلس الأمن إلى أنه لن يأتي بجديد إذا ما مُدّدت ولاية الفريق العامل المخصص. وقال إن من الأهمية البالغة بمكان أيضا زيادة دور هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ورأى في هذا الصدد أنه ينبغي أن تكون النقاشات المواضيعية في الجمعية العامة أكثر تركيزا وأكثر تمحورا حول النتائج. واعتبر السفير سباتافورا أيضا أن مجلس الأمن يمكن أن يبذل المزيد من الجهود لتعزيز دور كل من الأمين العام والأمانة العامة في مجالي الوساطة والمسامحي الحميدة. وقال إن جوهر المسألة يكمن في مبادرة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي

والاجتماعي ولجنة بناء السلام إلى التسريع من وتيرة العمل. ومن المهم التركيز على الجوانب التي تحدث أثرا في أرض الواقع. ووافق أيضا على أن "إرث" الفريق العامل المخصص ينبغي أن يستمر.

الجلسة الختامية

• دور مجلس الأمن في تعزيز الاتساق في مجال منع نشوب الصراعات

السيد لوك جوزيف أوكيو، القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لجمهورية الكونغو لدى الأمم المتحدة، رئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

وجه السيد أوكيو، في ملاحظاته الختامية، شكره إلى المشاركين على ما أضافوه من قيمة إلى عمل الفريق العامل المخصص. وقال إن الفريق سيستند إلى مساهماتهم في أنشطته. واتضح أيضا من مختلف المداخلات أن أعضاء مجلس الأمن والمشاركين الآخرين يبحثون عن الوسائل التي تساعد على التقدم في مجال منع نشوب الصراعات. غير أنه أشار إلى أن الآراء، لئن اتفقت على بعض المسائل، بقيت مختلفة بشأن مسائل أخرى وأن شعور التفاؤل بشأن دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات لم يتشاطره جميع المشاركين. وقال السيد أوكيو إن الفريق العامل المخصص أخذ علما بمختلف المقترحات التي قدمها المشاركون وطلب ممن يودون تقديم مقترحات أن يحيلوا ملاحظاتهم إلى الأمانة العامة خطيا. وأبلغ أيضا المشاركين أن الفريق العامل المخصص سيعقد اجتماعا في الوقت المناسب لمناقشة نتائج الحلقة الدراسية وينظر في المقترحات والإجراء المتعلق بإحالتها إلى مجلس الأمن.

المرفق الثالث

البيانات التي أدلى بها في الحلقة الدراسية المعنية بصياغة استراتيجية عالمية فعالة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا: دور مجلس الأمن

[الأصل: بالفرنسية]

البيان الذي أدلى به لوك جوزيف أوكيو، القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة
الدائمة لجمهورية الكونغو

رئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب
الصراعات في أفريقيا وحلها

أصحاب السعادة، السفراء والسفيرات،

المدعوون الموقرون،

أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم، باسم الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن
والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، الذي تتشرف الكونغو برئاسته، عن خالص
شكري لقبولكم إطلاعنا أثناء هذه الحلقة الدراسية على أفكاركم وخبراتكم في مجال صياغة
”استراتيجية عالمية فعالة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا: دور مجلس الأمن“.

كما أود الإعراب من جديد عن امتناني لجميع من ساهم في التحضير لهذه الحلقة
الدراسية الهامة التي تهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز ما تضطلع به الأمم المتحدة من عمل في
مجال منع نشوب الصراعات في أفريقيا.

إن هذه القارة التي لديها احتياجات حمة، على غرار ما حدده الأمين العام بدقة في
تقريره الأخير عن أعمال المنظمة (A/62/1) وهي أيضا، كما نعلم جميعا، الأبطأ تقدما مقارنة
ببقية العالم النامي.

ومن ضمن التحديات العديدة التي عليها مواجهتها الصراعات المسلحة التي تستنفد
مواردها الشحيحة وتقضي على فرص تحقيقها الأهداف الإنمائية للألفية. فلا يغيبن عن بالنا
أن منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة أمران يعزز كل منهما الآخر.

وليس من اليسير الإشارة من جديد ههنا، وبعبارة أكثر دقة، إلى مدى أهمية تقرير
مجلس الأمن A/62/2 وتقرير الأمين العام الآنف الذكر، حينما يعرضان بالأرقام الوقت الذي
يُصرف والموارد التي تُحشد من أجل تسوية الصراعات في أفريقيا.

جاءت هذه الحلقة الدراسية، للتذكير، ثمرة لعملية طويلة تستند إلى ما يلي:

- الفصل السادس من الميثاق؛
 - الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تشير الفقرة ٧٥ منها إلى ضرورة اعتماد نهج متسق ومتكامل لمنع نشوب الصراعات المسلحة ولتسوية الخلافات؛
 - القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١) الذي أعرب فيه مجلس الأمن عن عزمه على تحقيق الهدف المتمثل في منع نشوب الصراعات المسلحة، وذلك كجزء لا يتجزأ من مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين؛
 - قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ (٢٠٠٣) الذي يشدد على ضرورة اعتماد استراتيجية عالمية ومتسقة تتضمن تدابير عملية قصيرة الأجل وتدابير هيكلية طويلة الأجل لمنع نشوب الصراعات المسلحة؛
 - قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الذي ”يشدد على أهمية وضع استراتيجيات شاملة وفعالة لمنع النزاع تركز على تفادي التطورات السلبية في القطاعات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وفي ميدان شؤون الحكم وحقوق الإنسان، في البلدان التي تواجه أزمات...“؛
 - البيان الرئاسي S/PRST/2007/31 الذي أعرب فيه مجلس الأمن عن تأييده للإجراءات الشاملة والعالمية التي نادى بها الأمين العام في تقريره الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٦، واقترح فيه إجراء تنسيق فعال بين أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها وهيئاتها المعنية بوضع سياسات وقائية وتنفيذها؛
 - التقرير الهام الذي أصدره الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871 - S/1998/318) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨) ويخضع للنظر سنوياً وتقدم الجمعية العامة توصيات بشأنه؛
 - التقرير الأخير للأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/89) المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦) الذي ينادي باعتماد إجراءات شاملة تتضمن ثلاثة نهج هي المنع الهيكلي والمنع العملي والمنع العام؛
- فها نحن نجد أنفسنا في قلب هذه المعضلة التي تقتضي منا ترجمة نوايانا الحسنة إلى أعمال ملموسة.

وينبثق شعار هذه الحلقة الدراسية من واقع يثبت نقص الإجراءات المتخذة حتى اليوم لمنع نشوب الصراعات وضرورة ترشيد الإجراءات المشتركة.

ما نود تحقيقه من هذه الحلقة الدراسية هو صياغة توصيات تتيح ما يلي:

١ - سد الثغرات الموجودة حالياً؛ والتخلي عن النهج المشتت الذي يتسبب بهدر مستمر للطاقات والموارد؛

٢ - اعتماد إجراءات تضافر فعالة تتلاءم مع الإصلاحات الهيكلية التي تشهدها الأمم المتحدة؛

٣ - إنشاء آلية تضم منظومة الأمم المتحدة ككل ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذه جهات على كل منها دور تؤديه لمنع نشوب الصراعات، مع الإشارة بوضوح إلى دور مجلس الأمن كجهاز يتولى المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين؛

ولا بد لهذه الآلية من أن تكون متسقة لتكون فعالة.

وعلى حد قول السيد الأمين العام، بان كي - مون، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بمناسبة بدء مجلس الأمن المناقشة العامة بشأن منع نشوب الصراعات وتسويتها، بخاصة في أفريقيا: ”إن الصراعات لا تفتأ تزداد تعقيدا. وتستدعي الحلول الدائمة نهجا متعددة الأبعاد أكثر فأكثر دقة“.

باسم الفريق العامل المخصص، أدعوكم إذن، أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي إلى المساهمة بفعالية في تحديد مثل هذا النهج الذي يمكن أن يشكل منعطفاً حاسماً في منع نشوب الصراعات في أفريقيا لا بل في العالم، وبالتالي إضفاء معنى على الرسالة التي أُسست لأجلها الأمم المتحدة على غرار ما تنص عليه المادة ١ من الميثاق.

لكم جزيل الشكر.

[الأصل: بالانكليزية]

بيان ب. لين باسكو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ألقته مارغريت فوغ نائبة مدير شعبة أفريقيا الأولى بإدارة الشؤون السياسية

طلب إلي وكيل الأمين العام باسكو أن أبلغكم بأسفه الشديد لعدم استطاعته أن يكون هنا اليوم ليشترك في حلقة فريق العمل التي يعتبرها هو شخصيا بالغة الأهمية. وهو يهنتكم على تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في حينها، ويود أن ينقل إليكم سيدي الرئيس وإلى جميع أعضاء الفريق أعمق تقديره للعمل البالغ الأهمية الذي يتم تحت قيادتكم المقتدرة.

ونحن جميعا نتفق على القيمة الواضحة والميزة النسبية لمنع الصراعات وعلى أنه يجب علينا أن نزيد الاستثمار في جهود المنع والوساطة حتى لا تتطور الخلافات إلى صراعات كاملة.

وقد قدّر في دراسة حديثة أشرفت عليها منظمة أوكسفام (منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع) أن الصراعات المسلحة في أفريقيا في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ تكلفت ٣٠٠ بليون دولار. وهذا المبلغ يعادل ما قدمه المانحون الرئيسيون من معونة دولية خلال تلك الفترة. ولو أن هذه الأموال لم تبدد بسبب الصراع المسلح لكان من الممكن استخدامها في تلبية الاحتياجات الإنمائية والإنسانية لأفريقيا. ويدل هذا المثال على أن التحديات الكبرى التي تواجه مجلس الأمن وسائر الجهات الفاعلة الدولية ما زالت هي وضع استراتيجيات أكثر فاعلية لمنع نشوب الصراعات.

على أن الصراعات لا يمكن حلها إلا عن طريق التسوية السلمية. وما لم نتعامل مع الأسباب الجذرية للصراع - ونقدم حلولاً قابلة للاستمرار - فسوف نظل نؤيد بعثات حفظ السلام إلى ما لا نهاية.

إن المسؤولية الأولى بالنسبة لمنع نشوب الصراعات هي مسؤولية تتحملها كل دولة من الدول الأعضاء المعنية. على أن جهود المنع الفعالة تتطلب أن يكون ثمة توافق قوي في الآراء بين الدول الأعضاء من أجل تعبئة الإرادة السياسية اللازمة والدعم اللازم لأعمال المنع التي تقوم بها الأمم المتحدة.

ومنع نشوب الصراعات هو مهمة متعددة الأبعاد تنطوي على مجموعة من التدابير السياسية والإنسانية والإنمائية وغيرها من التدابير التي تحددها ظروف كل حالة معينة. ونتيجة لذلك فإننا بحاجة إلى التوصل إلى نهج متعددة الجوانب على نحو متزايد لمنع نشوب

الصراعات والاستفادة من تعاون كثير من الجهات الفاعلة المختلفة، بما فيها الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وسائر قطاعات المجتمع المدني بما فيها الجماعات النسائية.

وينبغي أن نعمل على ضمان المشاركة الكاملة للسكان المحليين من النساء والرجال والشباب. فهذا يتيح لهم الفرصة لتبادل معرفتهم الوثيقة بالمسائل التي كثيرا ما تذكى الخلاف والصراع في مجتمعاتهم المحلية، ويتيح لهم المشاركة في وضع الاستراتيجيات اللازمة للتغلب على هذه الأسباب الجذرية الكامنة.

وتقوم إدارة الشؤون السياسية بدور حيوي في تشجيع الحلول السياسية للمنازعات أو الحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين من خلال جهودها في مجال الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام. وتقوم الإدارة، في نهوضها بهذه الولاية، بتقديم التوجيه السياسي والإشراف العام بالنسبة لخمس بعثات سياسية خاصة موفدة إلى أفريقيا (الصومال، وغرب أفريقيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو).

كذلك تعمل الإدارة على تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال المساعي الحميدة والوساطة. وتشمل أنشطتنا الداعمة تقديم الخبرة التقنية واستخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتقديم الدعم اللوجستي والمالي.

ودعوني أذكر بعض الأمثلة للمجالات التي تعمل فيها الإدارة مع مجلس الأمن على منع نشوب الصراعات في أفريقيا. ففي شمال أوغندا، تعمل الإدارة مع الأطراف الإقليمية لتيسير عملية السلام ومنع تكرار العنف، وتشجع على التوصل إلى حل دائم لإنهاء هذا الصراع وتعمل على تعزيز السلام في المنطقة في المدى الطويل. وقد مكن هذا آلاف الناس من أن يبدؤوا في العودة إلى ديارهم لأول مرة فيما يزيد عن عشرين سنة. ومن الأمثلة الأخرى ما نقدمه من دعم في تنفيذ ميثاق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وقد شرعت وحدة دعم الوساطة في سلسلة من الأنشطة التجريبية التي تستهدف تحسين نوعية الدعم والخبرة المتاحة للوساطة التي تقوم بها أو تدعمها الأمم المتحدة.

وكجزء من جهودنا لمساعدة الدول الأعضاء على نحو أكثر فعالية في منع نشوب الصراعات، شرعنا في جهد مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم الإرشاد الاستراتيجي في هذا الصدد للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية فيما تقدمه من دعم للجهود الوطنية. وقد قام مستشارونا لشؤون السلام والتنمية فعلا بتقديم الدعم إلى الأفرقة القطرية في منع العنف أثناء الانتخابات، وتعزيز الاستقرار على الحدود، وتشجيع الحوار بين الطوائف.

ونحن نجاهد من أجل جعل هذا التعاون الناجح مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أكثر منهجية، وخاصة في أفريقيا، وهو ما يساعد أيضا على زيادة الاتساق بين المقرر والميدان فيما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال المنع.

ولدى مجلس الأمن وسائل كثيرة للتصدي لمسائل السلم والأمن هذه. ومن هذه الوسائل:

- تحديد ولايات واضحة وقوية لجهود الأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية؛
- تقديم الدعم القوي والمتسق لجهود الأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية؛
- إفاد بعثات تقصي الحقائق أو مبعوثي مجلس الأمن في الوقت المناسب إلى المناطق التي يتزايد القلق بشأنها؛
- زيادة استخدام صيغة آريا أو أية ترتيبات مماثلة لإجراء مناقشات غير رسمية مع مجموعة من الجهات الفاعلة بشأن الحالات التي قد تحدث فيها أزمات؛
- فرض عقوبات بغرض حرمان المتحاربين من الإيرادات والعمل على استخدام هذه الإيرادات في تلبية الاحتياجات الإنمائية والإنسانية المشروعة لسكان البلدان المستهدفة.

وحيث أخفقت الطرق السلمية، استطاع مجلس الأمن، متذرعا بالفصل السابع من الميثاق، أن يقرر أيضا التدخل عسكريا. على أن التحدي الذي يواجهه في هذا الصدد هو معرفة الكيفية التي يمكن بها زيادة فعالية هذه الأدوات والقيام، حيث يقتضي الأمر، بإعادة تشكيل جهودنا بحيث نستطيع الاستجابة بسرعة لهذه التهديدات التي تتغير باستمرار.

ومنع نشوب الصراعات بطريقة فعالة يقتضي القيام بإجراءات مباشرة وملموسة. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية أدبية في ضمان حماية من لا حول لهم. واستراتيجيات المنع ليست مما يسهل تنفيذه. فتكاليف المنع يتعين دفعها في الحاضر، على حين أن فوائدها تكمن في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك فإن الفوائد لا تكون ملموسة في كثير من الأحيان، لأنه عندما ينجح المنع لا يكون هناك كثير مما يمكن رؤيته بسهولة. ومع ذلك فإن منع نشوب الصراعات هو أكثر ما يلزم لتحقيق النظام الدولي العادل الذي يسوده السلام والذي توخاه الميثاق.

وإدارة شؤون نزع السلاح هي، ونحن نتكلم الآن، على وعي باحتمال نشوب صراعات على شاكلة صراع دارفور في أجزاء أخرى من القارة. والغرض من الاقتراحات التي قدمها الأمين العام مؤخرا لتعزيز الإدارة هو زيادة قدرتنا على العمل مع الدول الأعضاء

والمنظمات الإقليمية في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات، بوسائل مثل إنشاء المكاتب الإقليمية. وسوف تواصل الإدارة، بدعم من الدول الأعضاء، السعي إلى التوصل إلى طرق لتعزيز قدرتها على دعم الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات في أفريقيا، وهو أولوية من الأولويات العليا للأمين العام. ويتطلع وكيل الأمين العام باسكو إلى تلقي نتائج حلقتكم الدراسية لدى عودته.

وأشكركم سيدي الرئيس.

[الأصل: بالانكليزية]

بيان باتريك هايفورد، مدير مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

يسعدني أن أشارك في هذه المبادرة الهامة التي تتم في إطار مجلس الأمن. وأود، بداية، أن أعرب عن امتنائي لرئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، للبدء في هذه العملية الهامة، وعلى دعوة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لمساعدة الفريق العامل في تنظيم الحلقة الدراسية.

إن ميثاق الأمم المتحدة يعلن أن هدف المنظمة هو "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وعلى هذا فإن منع نشوب الصراعات هو الهدف النهائي والأمل الأسمى للأمم المتحدة.

ولقد قطعت أفريقيا شوطا كبيرا في تسوية المنازعات. ففي خلال سنوات قليلة، أحرز الاتحاد الأفريقي تقدما كبيرا في إقامة الآلية الأفريقية للسلام والأمن، التي تتألف من الصكوك والمؤسسات والعمليات التي وضعت للتنبؤ بالصراعات ومنعها وإدارتها وتسويتها. وتتألف الآلية الأفريقية للسلام والأمن من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وفريق الحكماء، ونظام الإنذار المبكر في القارة، وبدايات قوة احتياطية أفريقية. ومن لبنات البناء الهامة في هذه الآلية آليات إدارة المنازعات بالمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي توفر قدرة إضافية بالنسبة للسلام والأمن. كذلك تم إنشاء مؤسسات جديدة والتزم القادة الأفريقيون التزاما واضحا بقيادة القارة للخروج بها من حقب من الحرب ووضعها على طريق السلام والتنمية.

إن دور مجلس الأمن في التوعية والعمل بطريقة حاسمة عندما تتطلب الظروف ذلك هو دور بالغ الأهمية في هذا المسعى. وسوف يكون تصميم المجلس هو الأساس الذي تقوم عليه استراتيجية فعالة وناجحة لمنع نشوب الصراعات. وسوف تتوخى هذه الاستراتيجية إشراك جميع أصحاب المصلحة الآخرين إشراكا إيجابيا. ويجب أن تكون وحدة الهدف والشراكة الفعالة بين جميع الأطراف ذات الصلة هما النهج الذي يسترشد به حتى يمكن التوصل إلى رؤية وإنشاء آلية تحولان دون ويلات الحرب وضمان الأمن والتنمية للجميع.

ويستطيع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أن يسهم إسهاما هاما في هذه العملية. فإحدى ولايات المكتب هي توجيه اهتمام الأمين العام إلى المسائل الحرجة التي تؤثر على أفريقيا، وخاصة على مسألتي السلم والتنمية المترابطتين، وضمان الأخذ بنهج متسق ومتكامل في دعم الأمم المتحدة للتنمية في القارة.

والأسباب الجذرية للصراع كثيرة ومتنوعة، حيث تختلف باختلاف البلدان والمجتمعات والثقافات والتقاليد. وعلمنا أولاً وقبل كل شيء أن نفهم الديناميات التي قد تؤدي إلى الصراع، وخاصة في السياقات الأفريقية، حتى نستطيع التصدي بشكل إيجابي وفعال لهذه التحديات قبل اندلاعها.

وفي عام ١٩٩٨، أصدر الأمين العام كوفي عنان تقريراً بشأن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها". وفي العقد الأخير، عززت أفريقيا تعزيزاً كبيراً قدرتها على التصدي للصراع وأسبابه، وذلك بإنشاء آليات مستقرة للتعامل مع الأزمات وبتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد قرر الأمين العام، إدراكاً منه للديناميات المتغيرة في السياق الأفريقي وفي المجتمع الدولي وللتحديات التي ما كان يمكن التنبؤ بها منذ عقد من الزمان، البدء في عملية استعراض استراتيجية للتوصيات الواردة في التقرير وللمجموعة الولايات والقرارات التي تؤثر على أفريقيا.

وغرض الأمين العام من ذلك هو تبين ما إذا كان من المفيد وضع مزيد من الترتيبات المنظمة للعمل المتسق، ورصد التقدم، وتبادل الدروس المستفادة. وسوف تسهم هذه العملية وما تنتهي إليه من نتائج في إيجاد آلية فعالة لمنع نشوب الصراعات لأنها ستوفر عرضاً واسع النطاق للتحديات والنجاحات والمجالات التي ينبغي للأمم المتحدة أن تؤكد على جهودها فيها.

وإني أتطلع إلى ما سوف يدور في الحلقة الدراسية من مناقشات وإلى إقامة الشراكات وتبادل التجارب. كما أن نتيجة هذه المناقشات سوف تكون مرشداً قيماً لمكتبي ونحن نقوم بعملية الاستعراض، وتسهم إسهاماً كبيراً في رسم طريق واضح نحو وضع استراتيجية عالمية فعالة لمنع نشوب الصراعات.

وأشكركم جزيل الشكر.

بيان نغونلاردجي مبيدجول، مدير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١ - مقدمة

أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لأتحدث إليكم اليوم عن العلاقة بين آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة من ناحية ومجلس الأمن من ناحية أخرى. ونظرا لضيق الوقت فسوف أتناول المسائل باختصار وأقدم بعض الاقتراحات، آخذا في الاعتبار منظورات حقوق الإنسان.

إن حقوق الإنسان هي دعامة من الدعائم الثلاث التي تمثل مع الدعامتين الأخريين، وهما التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلم والأمن، الأساس الذي يستند إليه كل عمل الأمم المتحدة. وكما تم الدفاع عنه بشكل مقنع في التقرير الهام الذي قدمه الأمين العام السابق عنان بعنوان "في جو من الحرية أفسح" فإن الدعائم الثلاث تترابط ويعزز بعضها بعضا كما أنها هي الشروط اللازمة لتحقيق الخير الجماعي للجميع. فما من مجتمع يستطيع أن ينمو بدون استتباب السلم والأمن. وما من دولة تستطيع أن تكون آمنة إذا كان سكانها قد حُكم عليهم بأن يعيشوا في الفقر بلا أمل. وما من أمة تستطيع أن تكون آمنة ومزدهرة لوقت طويل إذا لم تكن الحقوق الأساسية لمواطنيها مصونة. وباختصار فإن انعدام احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية هو السبب الأساسي في أن وضع السلام في عالم اليوم وضع مزعزع وفي أن تقاسم الرخاء هو أبعد ما يكون عن المساواة.

ولقد أخذت ممارسة مجلس الأمن تتطور بشكل كبير كما بدا مثالا في إنشائه للمحاكم الدولية التي تنظر في الإخلالات الجسيمة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني وكذلك في إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولقد أخذ مفهوم الأمن يتطور أيضا إذ أخذ المجلس يسعى في السنوات الأخيرة إلى جعل حقوق الإنسان جزءا من الجهود المبذولة لمنع نشوب الصراعات وتحقيق السلم وحفظ السلام وبناء السلام. وكل هذه التطورات تدل على أن عمل المجلس قد أصبح له من خلال الممارسة بُعد هام يتعلق بحقوق الإنسان، وذلك في إطار مسؤولياته عن حفظ السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. فكيف يمكن تبسيط هذا وتنظيمه وترسيخه مع مراعاة التحدي الذي طرحه القادة العالميون في الفقرة ١٢٦ في وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وهو: إدماج تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السياسات الوطنية، ودعم المزيد من مراعاة منظور حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ودعم تعاون أوثق بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها مجلس الأمن.

كيف يمكن تعزيز هذه الصلات الواضحة من أجل تعزيز قدرة مجلس الأمن ودوره في منع نشوب الصراعات؟ وما الذي تستطيع إجراءات الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان أن تسهم به؟

٢ - السمات الرئيسية للإجراءات الخاصة

إن الإجراءات الخاصة هي ولايات يصدرها مجلس حقوق الإنسان وتتناول عادة حالات مواضيعية أو حالات قطرية. والقرارات المنشئة للإجراءات الخاصة تتيح بحث حالات حقوق الإنسان في البلدان المختلفة والتحقيق فيها ورصدها وتقديم المشورة بشأنها وتقديم التقارير العامة عنها، والقيام بذلك بالنسبة لمواضيع وظواهر حقوق الإنسان الرئيسية في مختلف أنحاء العالم. وبالإضافة إلى الإسهام في تحديد مسائل حقوق الإنسان المواضيعية والتصدي للحالات القطرية، فإن الإجراءات الخاصة يمكن أن توفر مشورة الخبراء وتنبيه إلى الأنماط المتكررة والأزمات الناشئة. كذلك تستطيع الإجراءات الخاصة أن تساعد في التعرف على الأسباب الجذرية للظواهر المستمرة ولجوانب هذه الظواهر وتحديد النطاق الممكن للتدابير الوقائية والعلاجية التي يمكن اتخاذها في التصدي لها. ويعهد بهذه الولايات إلى خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان يعينون للعمل بصفتهم الشخصية لفترة أقصاها ٦ سنوات. وللآليات الخاصة لحقوق الإنسان، بحكم طبيعة عملها، إمكانية الحصول على معلومات مختلفة تعزز إذا ما أتيحت لمجلس الأمن دوره في منع نشوب الصراعات في أفريقيا.

وتستطيع الآليات الخاصة أن تقوم كذلك بدور هام في الإنذار المبكر وإدارة الأزمات وتقديم الدعم فيما بعد الصراعات.

- يقوم المكلفون بولايات متعلقة بالإجراءات الخاصة كل عام بتجهيز مئات المراسلات (الالتماسات العاجلة ورسائل الادعاء)، ويقومون على هذا الأساس بتحديد الاتجاهات وأنماط الحالات المتكررة/الناشئة التي تكون مبعث قلق، ويراقبون تطور الحالات المحددة.
- يوفر التحليل القصير الأسبوعي للرسائل التي يبعث بها المكلفون بولايات متعلقة بالإجراءات الخاصة استنادا إلى إحصاءات مفصلة خلفية وقائعية ملموسة تساعد على اكتشاف ما يمكن أن يحدث من حالات الأزمات.
- يقوم المكلفون بولايات من خلال الزيارات الميدانية بتقييم الحالة العامة لحقوق الإنسان والحالة الخاصة من النواحي المؤسسية والقانونية والقضائية والإدارية وحالات الأمر الواقع التي تدخل في نطاق ولاياتهم. ويقوم المكلفون بولايات من

خلال تقييمهم ومناقشتهم بالتعرف على الأسباب الجذرية والجوانب المختلفة للأزمة الناشئة. وثمة حالات، مثل حالة رواندا في أوائل التسعينيات وحالة ليبيريا في عام ٢٠٠٢، قام فيها المقررون الخاصون الذين زاروا بلدا معينا بالتحذير من حالة أزمة قادمة.

- وخلال حالات الأزمة يكون الرصد المستمر للحالة من خلال تحليل الرسائل المتلقاة/تحليل الرسائل التي يتلقاها أو يرسلها المكلفون بولايات تتعلق بالإجراءات الخاصة أداة مفيدة في التقييم السياسي للحالة.
- تمثل الاتجاهات التي يتم تحديدها من خلال تجهيز المراسلات معلومات أساسية عن المجالات التي تحتاج إلى علاج وإلى تعزيز الدعم وتكون عناصر مفيدة على صعيد التعاون التقني/تقدير الاحتياجات فيما يتعلق بالبرمجة. كذلك فإن الرصد المستمر لهذه الاتجاهات على مدى السنين سيكون مصدرا قيما للمعلومات عند تقييم التقدم المحرز.

٣ - الاستنتاجات والتوصيات

إن مجلس الأمن بحاجة إلى تحسين إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان وكيفية إدماج حقوق الإنسان في جهوده المتعلقة بمنع نشوب الصراعات. وتتيح أنشطة آليات الإجراءات الخاصة الفرص للتعاون المفيد والبناء مع مجلس الأمن، لغرض يتمثل على وجه الخصوص في التعريف بحالات حقوق الإنسان في بلدان معينة واقتراح طرق لإدماج حقوق الإنسان في القرارات القطرية أو المواضيعية التي يعتمدها مجلس الأمن من أجل تعزيز التنفيذ العملي لما تتخذه الأمم المتحدة من إجراءات وما تقدمه من دعم.

وحتى الآن لم يكن عمل الإجراءات الخاصة متاحا لمجلس الأمن إلا من خلال مناقشات صيغة آريا غير الرسمية. كذلك كان مجلس الأمن من وقت لآخر يطلب تقارير منتظمة عن حقوق الإنسان ترسل إلى لجنة الجزاءات التابعة له، كما حدث مثلا في حالة كوت ديفوار. وهذه الممارسة يمكن أن تكون مفيدة جدا في تحديد أهداف للجزاءات الهادفة (الذكية) وينبغي التوسع فيها وتنظيمها. وفي معظم الحالات فإن البلدان أو المسائل المواضيعية التي تكون على جدول أعمال مجلس الأمن تكون لها أيضا ولايات تتعلق بالإجراءات الخاصة. ويستطيع المجلس عادة أن يطلب إحاطات دورية من المكلفين بولايات ذات صلة.

ويستطيع المجلس أن ينظر فيما يلي:

- طلب إحاطات دورية منتظمة من مفوضية حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في البلدان وعن الموضوعات محل النظر.
- طلب "مذكرات إرشادية/مذكرات إحاطة" من مفوضية حقوق الإنسان عندما تنظر في حالات قطرية أو في مواضيع خاصة.
- طلب "موجزات قطرية" تشمل تحليلاً مشتركاً لجميع المكلفين بولايات في بداية كل فترة رئاسة للمجلس على أساس جدول أعمال مجلس الأمن، على أن تشمل هذه الموجزات موجزًا/تجميعًا لتوصيات الهيئات المكلفة وهيئات الإجراءات الخاصة والهيئات التعاهدية.
- قيام المكلفين بولايات بناء على طلب المجلس بتقاسم المعلومات فيما يتعلق بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التعامل مع البلدان وإبلاغ المجلس بمدى تعاون البلدان مع الآليات ومدى اتباعها للتوصيات.
- قيام المكلفين بولايات بإحاطة رئيس المجلس علماً في بداية كل فترة رئاسة ببعثات تقصي الحقائق المعتزم إيفادها خلال تلك الفترة وبما تخلص إليه من نتائج عند انتهاء مهامها (حسب جدول الأعمال) من أجل الحفاظ على قوة الدفع فيما يتعلق بالتصدي لمسائل حقوق الإنسان المتصلة بالبلدان التي يناقشها مجلس الأمن.
- استخدام الاستعراض الدوري الشامل القادم الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان لتعزيز شبكة المعلومات التابعة لمجلس الأمن فيما يتعلق بأعمالها في مجال منع نشوب الصراعات.

بيان أ. سارجوه باه، مركز التعاون الدولي، جامعة نيويورك

أود أن أبدا بتوجيه الشكر إلى السفير لوك جوزيف أوكيو، رئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، على عقد هذه الحلقة الدراسية الهامة وعلى دعوتي إليها. شكرا سيدي السفير.

ونظرا لضيق الوقت، فسوف أركز في ملاحظاتي على أربع مسائل أعتقد أنها ينبغي أن تكون أساسا لأية مناقشة لفرص وخيارات التعاون بين مجلس الأمن وشركائه في أفريقيا في وضع استراتيجية عالمية لمنع نشوب الصراعات.

والمسألة الأولى التي أود أن أتحدث عنها هي مسألة الشراكات. فثمة مسائل حيوية عديدة يتعين تناولها: أولا، ما هو نوع الشراكة التي نتكلم عنها - هل هي شراكة بين أكفاء أم شراكة تحاز لطرف من الأطراف؟ وهل هناك فهم متبادل وأرضية مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن كيفية إقامة شراكات عملية والمحافظة عليها؟ وهل الشراكة المتوخاة تستهدف إقامة نظام وثيق الروابط أو مجرد تعزيز للترتيبات القائمة؟ والتصدي لهذه المسائل سوف يتيح للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية أن:

(أ) تتعرف على مزاياها النسبية؛

(ب) تتعرف على المداخل التي تتناول منها حالات الصراع؛

(ج) تتعرف على من له تأثير على الأطراف المتصارعة.

وعلى ذلك فإن الشراكة بين الأمم المتحدة والكيانات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي أن تقوم على مبادئ: المزايا النسبية؛ والتكامل؛ والملكية. ومن المهم التأكيد على أن الشراكات التي أخذت تقام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ينبغي ألا تتم على حساب الكيانات الأفريقية. فالتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور وفي غيرها والذي يرجح أن يكون هو القاعدة وليس الاستثناء بالنسبة للمستقبل القريب هو، بين أشياء أخرى، مما يمثل باعنا قويا على التحول من النهج الظرفي الحالي الذي تواجه فيه كل حالة في حينها وحسب ظروفها إلى شراكة أكثر تنظيما. وإذا ما نظرنا إلى الشراكات الأخرى، فإن التوترات المستمرة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن حضور مؤتمر القمة المقبل الذي يعقد بينهما في لشبونة في وقت لاحق من هذا الشهر تؤكد ضرورة الوضوح فيما يتعلق بمفهوم الشراكة.

والمسألة الثانية التي يلزم التعرض لها هي مسألة إعادة تشكيل الهيكل الحالي لمجلس الأمن بحيث يعكس التطورات البالغة الأهمية التي تمت على مدى السنتين عامي الماضية.

والنقطة الرئيسية هنا هي: ما هو الأثر الذي يتركه إصلاح مجلس الأمن على جهوده فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا على وجه الخصوص وفي حفظ السلم والأمن الدوليين على وجه العموم؟ وعندى أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن ينظر إليه كجزء من عملية أوسع تتعلق بتعريف الشراكة. وما من شك في أن إصلاح مجلس الأمن ستكون له ميزة فريدة هي تعزيز "شرعية" المجلس فيما يبذله من جهود لمنع نشوب الصراعات. وفي الوقت نفسه فإن إصلاح المجلس بوجود دول من أفريقيا بين أعضائه الدائمين سوف يكفل "الاستمرارية" لأن وجود هذه الدول سوف يكفل الاتساق والمشاركة المستمرة من جانب المجلس، على عكس ما يفعله في تشكيله الحالي الذي يشجع أشكالا مختلفة من المشاركة التي تتم وقتما تقتضي الظروف وتؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج دون النتائج المثلى.

وثالثا فإنه ينبغي لمجلس الأمن وشركائه الأفريقيين استكشاف خيارات إنشاء آليات منظمة لتنسيق جهود هذه الجهات. والسؤال هو: ما هي الآليات التي ينبغي إقامتها لضمان التنسيق الفعال والكفء والمتسق بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وسائر أجهزة اتخاذ القرار في الجماعات الاقتصادية الإقليمية؟

ولدى استكشاف الخيارات فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين مختلف أجهزة اتخاذ القرار في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، يتعين قطعاً أن تؤخذ في الاعتبار الديناميات السياسية والمقتضيات التي تحرك العمليات في مختلف المؤسسات. وعلى سبيل المثال، فإن أعضاء لجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن وأعضاء الجماعات الاقتصادية الإقليمية لا يملكون حق النقض، ولكن ذلك لا يمكن أن يقال عن مجلس الأمن حيث إن ما يحدث في أحيان كثيرة جدا هو أن تشكل المصالح الوطنية لأعضاء المجلس الدائمين (الخمس الدائمين) مواقف هذه الدول بالنسبة للمسائل الحيوية.

وفي الوقت نفسه فإن التفاعل بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في محاولاتها لتسوية النزاع في ساحل العاج يعتبر مثالا هاما للصلة الثلاثية الأطراف التي يمكن أن تقدم دروسا مفيدة بالنسبة لمبادرات منع نشوب الصراعات مستقبلا التي يشترك فيها مجلس الأمن وشركاؤه الأفريقيون.

والنقطة الرابعة والأخيرة تتعلق بمسألة توفير الموارد الكافية بما فيها الموارد المالية لدعم جهود منع نشوب الصراعات في أفريقيا وهو ما لا يتحقق الآن. وهذا لا ينبغي أن يمنع نشوب الصراعات هو أقل تكلفة بكثير من إدارة الصراع، سواء من حيث التكلفة البشرية أو التكلفة المادية. وفي الوقت الحاضر فإن الأمم المتحدة وسائر منابر حفظ السلام تنفق بلايين الدولارات على عمليات السلام التي كان من الممكن أن تكون غير ضرورية لو أن

الأدوات الصحيحة لمنع نشوب الصراعات قد استخدمت في الوقت المناسب. ويمكن أن يكون مرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي نموذجاً لتمويل مبادرات منع نشوب الصراعات التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك فإنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستكشف وسائل أخرى تكمل وسائل التهيب أو الترغيب الموجودة الآن تحت تصرف شركائه الأفريقيين. ولا شك أن توفير الموارد التي يمكن التنبؤ بها سيضيف مزيداً من العصير للجزرات ومزيداً من القوة للعصي.

وأشكركم على حُسن استماعكم.

المرفق الرابع

الدعوة وجدول الأعمال

يسرّ رئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها أن يدعوكم إلى حضور حلقة دراسية موضوعها "استراتيجية عالمية فعالة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا: دور مجلس الأمن" وتُعقد يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بغرفة الاجتماعات ١ (سيتم تأكيد ذلك فيما بعد). بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وستتناول الحلقة الدراسية المسائل التالية:

- التعاون بين مجلس الأمن ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛
- فرص التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء؛
- التعاون فيما بين هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية.

وسوف تشمل الحلقة الدراسية جلسات صباحية وجلسات مساءية. وفي كل جلسة سيتم الاستماع إلى عروض يقدمها أعضاء رئيسيون بأفرقة المناقشة تعقبها مناقشة عامة مفتوحة بين المشتركين. ويرجى من المشتركين أن يسهموا في المناقشة ببيانات قصيرة أو أسئلة توجه إلى أعضاء أفرقة المناقشة. وسيتم توفير الترجمة الشفوية.

وتجدون مرفقا بهذه الدعوة جدول أعمال الحلقة الدراسية، وبطاقة التسجيل، والبيان الرئاسي S/PRST/2007/31 الذي اعتمد خلال المناقشة الافتتاحية التي أجريت يوم ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ حول موضوع "حفظ السلم والأمن الدوليين: دور المجلس في منع نشوب الصراعات وحلها وخاصة في أفريقيا".

والدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وإدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية وسائر منظمات المجتمع الدولي التي تشارك في منع نشوب الصراعات، مدعوة للاشتراك في الحلقة الدراسية.

الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

”استراتيجية عالمية فعالة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا: دور مجلس الأمن“

الاثنين، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

غرفة الاجتماعات ١

جدول الأعمال النهائي

الجلسة الافتتاحية

١٠/٠٠-١٠/٣٠ صباحا

السيد لوك جوزيف أوكيو

القائم بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو لدى الأمم المتحدة، رئيس
الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا
وحلها

السيدة مارغريت فوغ

نائبة مدير شعبة أفريقيا الأولى، إدارة الشؤون السياسية

سعادة السيدة ليلي هانيترا راتسيفاندريهامانانا

المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

السيد باتريك هايفورد

المدير القائم بالعمل، مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

الجلسة الأولى

١٠/٣٠-١٢/٠٠ ظهرا

التعاون بين مجلس الأمن ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة

كيف يستطيع مجلس الأمن أن يدعم على وجه أفضل دور الأمين العام في مجال
الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك جهوده في مجال المساعي الحميدة والوساطة؟ وكيف
يمكن تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة في مجال منع نشوب
الصراعات؟ وماذا لدينا من حالات أفضل الممارسات التي تعاون فيها مجلس الأمن
ومنظومة الأمم المتحدة في مبادرات منع نشوب الصراعات؟

تدير المناقشة: السيدة مارغريت فوغ

نائبة مدير شعبة أفريقيا الأولى، إدارة الشؤون السياسية

يشترك في المناقشة:

- السيد جان إغلاند، المستشار الخاص للأمين العام في المسائل المتصلة بمنع نشوب الصراعات وحلها
- السيد فرانسيس دينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية
- السيدة سالي فيغان - وايليس، مديرة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
- السيدة كارولين ماكاسكي، الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام
- السيد بكري نديايي، مدير شعبة إجراءات حقوق الإنسان. بمفوضية حقوق الإنسان

المناقشة العامة

الجلسة الثانية

١٣/٠٠ - ١٢/٠٠ فرص التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء

كيف يمكن إقامة الشراكات وتطويرها؟ وكيف يستطيع المجلس أن يستخدم استخداماً تاماً المعلومات والتحذيرات المبكرة المتعلقة بالحالات والواردات من المنظمات العاملة في الميدان؟ وكيف يستطيع المجلس تعزيز دعمه للشركاء الذين يشاركون في منع نشوب الصراعات وحلها، وخاصة المنظمات الإقليمية؟

يدير المناقشة: الدكتور كويسى أنينغ، مركز كوفي عنان، أكرا، غانا

يشترك في المناقشة:

- سعادة السيدة ليلي هانيترا راتسيفاندرينها مانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة
- سعادة السيد جوآو مانويل غيرا سالغويرو، الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، رئاسة الاتحاد الأوروبي
- الدكتور ساريوه باه، مركز التعاون الدولي، جامعة نيويورك

المناقشة العامة

استراحة لتناول الغداء

متابعة للجلسة الثانية ١٦/٠٠-١٥/٠٠

مناقشة عامة

الجلسة الثالثة

التعاون فيما بين هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية ١٧/٣٠-١٦/٠٠

تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام وآلية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

يدير المناقشة: سعادة السيد مارسيلو سباتافورا، الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، رئيس مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر

يشترك في المناقشة:

- سعادة السيد بيتر موري، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، والرئيس المشارك لمجموعة أصدقاء الجمعية العامة المعنية بمنع نشوب الصراعات
- سعادة السيد دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، والرئيس المشارك للفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات
- سعادة السيد يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان، رئيس لجنة بناء السلام

المناقشة العامة

الجلسة الختامية

الاستنتاجات والتوصيات: دور مجلس الأمن في تعزيز الاتساق في ١٨/٠٠-١٧/٣٠

منع نشوب الصراعات

- السيد لوك جوزيف أوكيو، القائم بالأعمال بالنيابة ببعثة جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، رئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

المرفق الخامس

قائمة المشتركين

أعضاء مجلس الأمن

السيد سيدهارتو رضا سوريو - دي - بورو، سكرتير أول	إندونيسيا:
السيد أنطونيو أليساندرو، مستشار أول	إيطاليا:
السيد جيانلوكا بروسكو، سكرتير أول	
سعادة السيد جوهان فيريكي، الممثل الدائم	بلجيكا:
السيد كارل دهاين، مستشار	
السيدة ديلفين ديليو، سكرتيرة أولى	
السيد خورخي كوراليس، مستشار	بنما:
السيد فيتاليانو غالاردو، مستشار	بيرو:
السيدة رومي تينكوبا، وزيرة مستشارة	
سعادة السيد باسو سانغكو، نائب الممثل الدائم	جنوب أفريقيا:
سعادة السيد قسطنطين دولغوف، نائب الممثل الدائم	روسيا:
السيد أوليغ كرافشينكو، مستشار	
سعادة السيد ميكال ملينار، نائب الممثل الدائم	سلوفاكيا:
السيد داي ديماو، ملحق	الصين:
السيد تشينغ لي، ملحق	
سعادة السيد ليسلي كريستيان، الممثل الدائم	غانا:
السيد سياستيان بيليوين، سكرتير أول	
سعادة السيد جان - بيير لاكروا، نائب الممثل الدائم	فرنسا:
السيدة ميريام فليرديين، ملحقة صحفية	
السيد طارق الأنصاري، سكرتير أول	قطر:

الكونغو:

السيد جستين بياوروه - إيورو، وزير مستشار

السيد رفائيل ديدونيه مابوندو، مستشار أول

السيدة شانتال إيتو - أبويولو، مستشار أول

السيد إميل مبو - ميلوندو، مستشار أول

السيد بونيفاس ليزونا، مستشار أول

المملكة المتحدة:

سعادة السيدة كارين بيرس، نائبة الممثل الدائم

السيد نيك هارفي، سكرتير أول

السيدة كاتريونا ميس، مسؤولة قطاع

الولايات المتحدة:

سعادة السيد جيرالد سكوت، كبير مستشارين

السيد جيفري دولوريتيس، وزير مستشار

مديرو المناقشة والمشاركون فيها

١ - السيد لوك جوزيف أوكيو، القائم بأعمال البعثة الدائمة للكونغو لدى الأمم المتحدة

رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

٢ - السيدة مارغريت فوغ، نائبة مدير الشعبة الأولى لأفريقيا بإدارة الشؤون السياسية

٣ - سعادة السيدة ليلي هانيترا راتسيفانانديها مانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

٤ - السيد باتريك هايفورد، المدير القائم بالعمل، مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

٥ - السيد جان إغلاند، المستشار الخاص للأمين العام بشأن المسائل المتصلة بمنع نشوب الصراعات وحلها

٦ - السيد فرانسيس دينغ، المستشار الخاص للأمين العام بشأن منع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية

٧ - السيدة سالي فيغان - وايليس، مديرة جماعة الأمم المتحدة الإنمائية

٨ - السيد إ. إلهو أوتوبو، مدير التخطيط الاستراتيجي، مكتب دعم بناء السلام

- ٩ - السيد كويسى آنيغ، مركز كوفي عنان، أكرا، غانا
- ١٠ - سعادة السيد جوآو مانويل غيرا سالغويرو، رئاسة الاتحاد الأوروبي (البرتغال)
- ١١ - سعادة السيد فيرناندو فاليتزويلا، رئيس وفد المفوضية الأوروبية
- ١٢ - الدكتور ساريوه باه، مركز التعاون الدولي، جامعة نيويورك
- ١٣ - سعادة السيد مارسيلو سباتافورا، الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
- ١٤ - سعادة السيد بيتر موري، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة والرئيس المشارك لمجموعة أصدقاء الجمعية العامة المعنية بمنع نشوب الصراعات
- ١٥ - سعادة السيد دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، والرئيس المشارك للفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات
- ١٦ - سعادة السيد يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، رئيس لجنة بناء السلام
- ١٧ - السيد نغونلاردجي مبيدجول، مدير مفوضية حقوق الإنسان

الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

- ١ - سعادة السيد إبراهيم سو، الممثل الدائم لغينيا لدى الأمم المتحدة
- ٢ - سعادة السيد المصطفى ساهل، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة
- ٣ - سعادة السيد كلود هيلر، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة
- ٤ - سعادة السيد جان - مارك هوشيت، الممثل الدائم للكسميرغ لدى الأمم المتحدة
- ٥ - سعادة السيد باكي إلكين، الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة
- ٦ - سعادة السيد بيبه دو كليرك، نائب الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة
- ٧ - سعادة السيد جون ماكيني، الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة
- ٨ - سعادة السيد خورجي سكينر - كلي، الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة
- ٩ - سعادة السيد جان - مارك هوشيت، الممثل الدائم للكسميرغ لدى الأمم المتحدة

- ١٠ - سعادة السيد زينا أندريانا ريفيلو - رازافي، الممثل الدائم لمذغشقر لدى الأمم المتحدة
- ١١ - سعادة السيد سومدوت سوبورون، الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة
- ١٢ - سعادة السيد حميد شبار، نائب الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة
- ١٣ - سعادة السيد إيا تيدجاني، نائب الممثل الدائم للكاميرون
- ١٤ - سعادة السيد سيلفيستر رو، نائب الممثل الدائم لسيراليون
- ١٥ - السيدة ماريا - أليسيا تيرازاس، وزيرة مستشارة بالبعثة الدائمة لبوليفيا لدى الأمم المتحدة
- ١٦ - السيد جان - فرانسيس زينسو، وزير مستشار بالبعثة الدائمة لبنين لدى الأمم المتحدة
- ١٧ - السيد محمود عبود، وزير مستشار بالبعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة
- ١٨ - السيد تيتي أنطونيو، وزير مستشار بالبعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة
- ١٩ - السيد ألفريد موسوتي، المستشار الأول بالبعثة الدائمة لغابون لدى الأمم المتحدة
- ٢٠ - السيد بول زومانغوي، مستشار بالبعثة الدائمة لغينيا لدى الأمم المتحدة
- ٢١ - السيد بارتجان ويغتر، السكرتير الأول بالبعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة
- ٢٢ - السيد حسن حسن، السكرتير الأول بالبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة
- ٢٣ - السيد الشناوي، السكرتير الثاني بالبعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة
- ٢٤ - السيد هارفي، البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة
- ٢٥ - السيد حسين موفتوغلو، البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة
- ٢٦ - السيدة بيترا روفر لوستيغوا، البعثة الدائمة للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة
- ٢٧ - السيد ميها إيرمان، البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة
- ٢٨ - السيد أندريس كيرن، البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة
- ٢٩ - السيد جان فالينا، البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة
- ٣٠ - السيدة نينا هوجنيك، البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة
- ٣١ - السيد فانسا تشيرنيفيتش، البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة

- ٣٢ - السيد مارك ريتشاردسون، السكرتير الثاني بالبعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة
- ٣٣ - السيد خوسيه ألبرتو بريز غوتيريز، البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة
- ٣٤ - السيد ناوكي إشيكاوا، البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة
- ٣٥ - السيد مويسيس غونزاليز، البعثة الدائمة لفتزويلا لدى الأمم المتحدة
- ٣٦ - السيدة مرابط، البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة
- ٣٧ - ممثل أستراليا
- ٣٨ - ممثل إسرائيل
- ٣٩ - ممثل ألمانيا
- ٤٠ - ممثل أوكرانيا
- ٤١ - ممثل أيرلندا
- ٤٢ - ممثل أيسلندا
- ٤٣ - ممثل باكستان
- ٤٤ - ممثل البرتغال
- ٤٥ - ممثل بوركينا فاسو
- ٤٦ - ممثل بولندا
- ٤٧ - ممثل تشاد
- ٤٨ - ممثل توغو
- ٤٩ - ممثل الجزائر
- ٥٠ - ممثل الجماهيرية العربية الليبية
- ٥١ - ممثل الجمهورية الدومينيكية
- ٥٢ - ممثل الجمهورية العربية السورية
- ٥٣ - ممثل جمهورية كوريا
- ٥٤ - ممثل جيبوتي

- ٥٥ - ممثل الرأس الأخضر
- ٥٦ - ممثل رومانيا
- ٥٧ - ممثل السويد
- ٥٨ - ممثل سويسرا
- ٥٩ - ممثل صربيا
- ٦٠ - ممثل فنلندا
- ٦١ - ممثل فييت نام
- ٦٢ - ممثل كرواتيا
- ٦٣ - ممثل كوبا
- ٦٤ - ممثل كوت ديفوار
- ٦٥ - ممثل كوستاريكا
- ٦٦ - ممثل كولومبيا
- ٦٧ - ممثل كينيا
- ٦٨ - ممثل ليبيريا
- ٦٩ - ممثل موريتانيا
- ٧٠ - ممثل النيجر

المراقبون

- ١ - سعادة السيد موسى مقار كامارا، المراقب الدائم عن المنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية، نيويورك
- ٢ - السيدة أليس منغوا، بعثة المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة
- ٣ - السيد شارل - ميشيل غيرتس، المستشار الأول، بعثة المفوضية الأوروبية لدى الأمم المتحدة
- ٤ - السيد رولاند أدجو - ليسينغ، المنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية، نيويورك

- ٥ - السيد أندريه بيروغوف، المدير العام المساعد/المدير التنفيذي، منظمة الصحة العالمية، نيويورك
- ٦ - السيد ويرنر أوبرنير، موظف علاقات خارجية، منظمة الصحة العالمية، نيويورك
- ٧ - السيدة آنكي شتراوس، المنظمة الدولية للهجرة، نيويورك
- ٨ - السيد كارلو فون فلو، لجنة الصليب الأحمر الدولية، نيويورك
- ٩ - السيد يولي بيست، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيويورك

المنظمات غير الحكومية

- ١ - السيد غريغ بولي، رئيس مكتب منظمة أوكسفام، نيويورك
- ٢ - السيد مارك هوايتلوك، مركز تسوية المنازعات الدولية بجامعة كولومبيا، نيويورك

النظام الموحد للأمم المتحدة

- ١ - السيدة ميكو إكيغامي، مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا
- ٢ - السيد فرانسيسكو كلاريت، مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا
- ٣ - السيد ميتونغا زونغوي، إدارة عمليات حفظ السلام، شعبة أفريقيا
- ٤ - السيدة ليسلي ويد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق
- ٥ - السيدة غاي روزينبلوم - كومار، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- ٦ - السيد إيجيديكي مارتين، مفوضية حقوق الإنسان
- ٧ - السيد فيليب هيلمينغر، مكتب دعم بناء السلام
- ٨ - السيد هاريس غليكمان، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
- ٩ - السيدة ميشلين رافولولوناريسوا، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
- ١٠ - السيد أمجد أبشار، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- ١١ - السيد أوسيلوكا أوبازي، إدارة الشؤون السياسية/شعبة شؤون مجلس الأمن
- ١٢ - السيدة نايانغ شارواث، إدارة الشؤون السياسية/مكتب الأمين العام المساعد

- ١٣ - السيدة روزلين أكوامي، إدارة الشؤون السياسية/مكتب وكيل الأمين العام
 - ١٤ - السيد غوميساي موتومي، إدارة الشؤون السياسية/شعبة أفريقيا الثانية
 - ١٥ - السيدة مادلين كنوب، إدارة الشؤون السياسية/شعبة أفريقيا الثانية
 - ١٦ - السيدة كريستيل رودريغيس دا كوستا، إدارة الشؤون السياسية/شعبة شؤون مجلس الأمن
 - ١٧ - السيدة مارلين ألفريد، إدارة الشؤون السياسية/شعبة شؤون مجلس الأمن.
-